CEASEFIRE
centre for civilian rights

يُمن القيسي، يارا النجار وميريام بوتيك

بإسم الحماية:

الأقليات والهوية في النزاع السوري

© مركز سيسفاير لحقوق المدنيين
يونيو 2021.

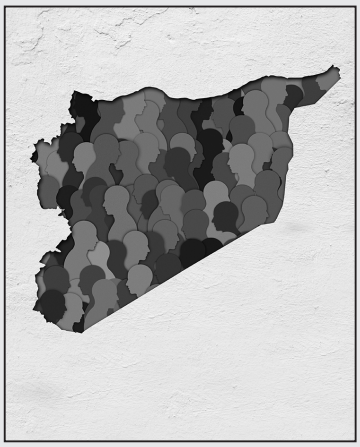

تصميم الغلاف تمام العمر، 2021

لقد تمّ إعداد هذا التقرير بمساعدة مالية من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. إن محتويات هذا التقرير من مسؤولية الناشرين وحدهم، ولا يمكن اعتبارها تحت أي ظرف من الظروف انعكاسا لموقف الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي.

Norad

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين هو مبادرة جديدة لتطوير `الرصد المدني` لانتهاكات القانون الدولي الإنساني أو حقوق الإنسان، متابعة المساءلة القانونية والسياسية للمسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات، وتطوير ممارسة حقوق المدنيين. تم تسجيل مركز سيسفاير لحقوق المدنيين كمؤسسة خيرية وشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب القانون الإنجليزي. رقم تسجيل المؤسسة الخيرية: 1160083 ، رقم تسجيل الشركة: 9069133.

ترجمة التقرير: رشا جميل صويلح

تم تصميم التقرير بواسطة **ستاشا سوكيتش**.

يجوز إعادة إنتاج المواد من هذا المنشور لأغراض التدريس أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، مع الإسناد المناسب. لا يجوز نسخ أي جزء منها بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح مسبق من أصحاب حقوق النشر. تم النشر يونيو 2021.

المحتويات

المقدمة 4

1 الدولة والأقليات 7

روايات عن الأقليات 7

خطاب الدولة الطائفي 8

استخدام الأقليات كسلاح سياسي 9

2 االإطار القانوني 12

الحرية الدينية 12

الاعتقال التعسفي 13

التعذيب 14

3 انتهاكات بحق النشطاء 15

اعتقال النشطاء والمنظمين 16

سياسات السجن 18

انتهاكات الجماعات المسلحة 20

الأقليات العرقية 21

النوع الاجتماعي والاعتقال 22

الأثر الجسدي والنفسي للانتهاكات 24

4 انتهاكات بحق المدنيين 25

الهجمات على المدنيين 25

انطباعات الأقليات 27

الأثر الجسدي والنفسي للانتهاكات 28

الخاتمة 29

التوصيات 30

المراجع 32

المقدمة

في مارس عام 2011 خرج السوريون إلى الشوارع للاحتجاج ضد الحزب المسيطر على الحكم في البلاد منذ عام 1970، بقيادة حافظ الأسد أولاً ثم نجله الرئيس الحالي بشار الأسد. قوبلت الاحتجاجات السلمية بعنف كبير اذ تم اعتقال الأطفال تعسفيا وأطلقت النيران على المدنيين وأعتقل النشطاء وعذبوا في مختلف ادارات وفروع أمن الدولة.

بعد مرور عشر سنوات، قد تعرض المدنيون السوريون لانتهاكات حقوق الإنسان ولأعمال وحشية صدمت العالم وأجبرت الملايين على مغادرة بلادهم في واحدة من أكبر أزمات اللاجئين المسجلة في العالم. لعبت أدوارا فيها جهات حكومية إقليمية ودولية منها روسيا وإيران وتركيا فضلاً عن الجماعات المسلحة والميليشيات المدعومة بعدد كبير من أصحاب المصالح في المنطقة خلال العقد الماضي.

دافعاً عن مصالحها الخاصة استندت الدولة السورية وجهات أخرى متدخلة في الصراع السوري إلى روايات مختلفة لتبرير أفعالها وتدخلاتها. وأبرز هذه الروايات هي تأمين الحماية وتحديداً حماية الأقليات السورية، فقد أصبحت قضية الأقليات في سوريا موضوعًا مثيرًا للجدل حيث سيست الهويات بغض النظر عن المواقف السياسية للأفراد واستخدمت كأوراق سياسية للمصالح المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة باستمرار في الصراع السوري. كما ان حكومة الأسد لعبت على مخاوف الأقليات لإضفاء الشرعية على نفسها ولتتقدم للأقليات كالخيار الفعال الوحيد لنجاتها. وفي غضون ذلك وسعت تركيا نفوذها في شمال سوريا ودعمت الجماعات المسلحة التي سميت بأسماء السلاطين العثمانيين، وروسيا أضأت الشموع في الكنائس الأرثوذكسية السورية لتقوية خطابها السياسي حول سوريا[1]، وحتى الرئيس الأمريكي السابق ترامب أعرب عن دعمه للأقليات السورية، مشيرًا إلى المسيحيين السوريين لتعزيز الدعم من مؤيديه المسيحيين المحافظين.[2]

مع ان الأرقام الديموغرافية الدقيقة للأقليات غير واضحة فإن مشهد الأقليات العرقية والدينية في سوريا متنوع ويمتد عبر البلاد ويضم الإسماعيليين والدروز والمسيحيين والعلويين والايزيديين والأكراد وغيرهم.3 وعلى الرغم من هذا التنوع غالبًا ما تتعامل الروايات السائدة مع الأقليات، في سوريا وعلى الصعيد الدوليً، كأنهم مجموعة متجانسة تكمن مصالحها مع المصالح السياسية للجهات المتنفذة مهما كانت. قامت حكومة الأسد على وجه الخصوص بتسويق نفسها على أنها «حامية الأقليات» مستندتا الى فترة ما قبل عام 2011 وعهد حافظ الأسد على اعتبارها الفترة التي ضمنت سلامة الأقليات. وبانتمائها إلى الأقلية العلوية وهي أكبر أقلية دينية في سوريا4 استمرت حكومة الأسد في

تغذية هذه الرواية بعد عام 2011 وقدمت نفسها على أنها البديل الأفضل في مواجهة «الإرهابيين» وغالبا ما يوظف هذا الخطاب في تشويه صورة المحتجين من السنة ومعارضي الحكومة.[5] في الوقت نفسه زاد انتشار الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلاد من تعقيد الصورة، وبغض النظر عن تجاربهم كناشطين او كمدنيين فإن موقف الأقليات مفترض بشكل مسبق، فالدولة تفترض ولاءها لها، وكذلك الجماعات الإسلامية المسلحة أو غير المسلحة تفترض ذات الأمر.

استخدام الدين والطائفة كسلاح سياسي هو واقع بعيد المدى في المشهد السياسي السوري واستخدام الدولة للرموز والعروض الدينية في الأماكن العامة له تاريخ طويل[6] فتكريس الدولة لخلط الرموز والصور الدينية وغيرها من جوانب الهوية العلوية في أجهزة أمن الدولة مثل ادارة المخابرات الجوية هي أحد الأمثلة على الاستيلاء على الهوية العلوية ودمجها مع اركان الدولة.[7] وفي الوقت ذاته كانت الجماعات المسلحة مثل جبهة النصرة (التي تحولت فيما بعد إلى هيئة تحرير الشام) وغيرها واضحة في اعتبار كل من يعارض تفسيرها المتطرف والعنيف للإسلام كافراً وهدفاً للقتل.

مع أن حكومة الأسد عينت سياسيين من العرب السنة في مناصب سياسية رفيعة تاريخيا، إلا أنها قد شيطنت السنّة بشكل منهجي أيضًا، خصوصا في الفترة ما بعد عام 2011. اعتبرت الدولة المتظاهرين في انتفاضات عام 2011، الذين كانوا اغلبهم من ناحية التركيب السكاني من المسلمين العرب السنة، «إرهابيين» وليسوا مواطنين يسعون إلى تحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[8] وفي هذا السياق تم استخدام رواية «حماية الأقليات» لطعن وتشويه سمعة الأغلبية العربية السنية المسلمة، وزاد الأمر تعقيدًا صعود الجماعات الإسلامية المسلحة في جميع أنحاء سوريا فارتكز خطاب الدولة على الخلط بين المتظاهرين السلميين والمدنيين في المناطق ذات الأغلبية السنية وبين هذه الجماعات المسلحة.

يتحدى هذا التقرير الصور النمطية والافتراضات المنتشرة عن الأقليات في سوريا وذلك من خلال توثيق مجموعة من التجارب الفردية أثناء النزاع. بين أغسطس 2020 ويناير 2021 أجررت سيسفاير 14 مقابلة معمقة مع نشطاء ومدنيين ينتمون إلى أقليات مختلفة ووثقت انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها وقامت بتحليل العلاقة بين تلك الانتهاكات ووضعهم كأقليات. ألقت المقابلات الضوء على مجموعة من التجارب لنشطاء اعتقلوا بشكل تعسفي وعذبوا على أيدي قوات الدولة السورية، ولمدنيين هوجموا واختطفوا من قبل الجماعات المسلحة. ثلاثة عشر من أصل الأربعة عشر من الذين تمت مقابلتهم ينتمون إلى أقليات دينية بينما ينتمي أحدهم إلى الأقلية العرقية الكردية. يسلط اختلاف التجربة بين الأقليات الدينية والأقليات العرقية الضوء على الاضطهاد المنهجي الذي تمارسه سلالة الأسد في حق لأكراد السوريين ويشمل ذلك انكار حقوقهم الثقافية واللغوية.[9]

يقدم **الفصل الأول** «**الدولة والأقليات**» سردًا تاريخيًا وسياسيًا وثقافيًا لطريقة تصوير الأقليات السورية في الخطاب السياسي للحكومة وكيفية تطوير الروايات عن الولاءات والمصالح السياسية للأقليات السورية.

يعرض **الفصل الثاني** «**الإطار القانوني**» الخلفية القانونية للانتهاكات بحق الأقليات في كل من الدستور السوري والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كان أحد عشر شخصًا من أصل أربعة عشر ممن تمت مقابلتهم في هذا التقرير معتقلين تعسفياً. يوثق **الفصل الثالث** «**الانتهاكات بحق النشطاء**» 11 حالة، وفي 10 منها اعتقل من تم مقابلتهم من قبل قوات الدولة السورية بسبب معارضتهم السياسية ونشاطهم، وفي حالة واحدة تم اختطاف شخص واحتجازه من قبل الجماعة الإسلامية المسلحة

السابقة جبهة النصرة.[10] يُشار إلى المعتقلين تعسفيا ممن تمت مقابلتهم بأنهم نشطاء، اذ لا يصنف الكثير منهم أنفسهم كممارسي شعائر دينية أو كأفراد متدينين أو كأقليات، وفي هذه الحالات تمت الإشارة إليهم كمنحدرين من أقليات بناء على رغبتهم. ومع ذلك فإن هذا لم يعفيهم من النظر إليهم كأقليات سواء من قبل حراس السجن أو المحققين أو حتى المجتمع السوري على نطاق أوسع. وهكذا فإن تجاربهم تلقي الضوء على واقع التفاوض بشأن هوياتهم، والتي قد تساهم في حمايتهم أو إلحاق الضرر بهم.

يوثق **الفصل الرابع** «**الانتهاكات بحق المدنيين**» شهادات ثلاث نساء ويعكس تجربتهن كنساء من الأقليات والانتهاكات التي تعرضن لها نتيجة لذلك. ويناقش هذا الفصل التأثير الواسع للنزاع على الأقليات، بما في ذلك التجنيد الإجباري في الجيش السوري. وغالبًا ما يُشار إلى الأقليات السورية والأقليات بشكل عام على أنها مجموعة واحدة متجانسة فارغة من المتغيرات المتعددة التي تساهم في التجربة الإنسانية مثل النوع الاجتماعي أو الطبقة أو المنطقة أو العمر أو رأس المال الاجتماعي والثقافي والسياسي. يجعل هذا التقرير شهادات ال 14 شخصاً الذين تمت مقابلتهم ركيزة لتوثيق الانتهاكات التي تعرضوا لها في محاولة لكسر حلقة التحدث باسم الأقليات. بالنسبة للأقليات السورية الواردة في هذا التقرير فإن شهاداتهم عرضت كما جات على السنتهم، متناقضة أحيانًا ومتفقة في أحيانًا اخرى، ولكنها دائمًا تكسر الصور النمطية السائدة عن الأقليات السورية اليوم.

ولحماية هويات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم جميع الأسماء في هذا التقرير وهمية وتحمل علامة النجمة. كما ان جميع المدنيين والنشطاء في هذا التقرير لم يعودوا مقيمين في سوريا.

1

الدولة والأقليات

ان مناقشة تجربة الأقليات في سوريا هي محاولة معقدة، فلكل أقلية رواياتها الخاصة عن تاريخها والمظالم التي تعرضت لها لا سيما في سوريا ما بعد 2011. فقد قام حزب البعث الحاكم، بقيادة الرئيس السابق حافظ الأسد ثم نجله الرئيس الحالي بشار الأسد، بتبني رواية يصور فيها نفسه كحامي ومدافع عن الأقليات الدينية في سوريا.

روايات عن الأقليات

توحي رواية الحماية بأن الأقليات الدينية معرضة للخطر وأنها بحاجة الى الحماية من الأغلبية.[11] فبينما يشكل المسلمون السنة غالبية السكان (75٪) فإن العلويون يشكلون أكبر أقلية (12٪) يليهم المسيحيون (10٪) اذ يتألفون من اليونان الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس والموارنة والسريان الكاثوليك والروم الكاثوليك واليونان الكاثوليك[12]، ثم يأتي الدروز (3–4٪) والإسماعيليون والشيعة الاثنا عشرية (2٪)، ثم الإيزيديون (1٪). تقدم هذه الأرقام تعدادًا تقديريًا حيث إن البيانات الديموغرافية الدقيقة حول الأقليات السورية غير متوفرة حاليًا.[13]

يختلف الأمر فيما يتعلق بالأقليات العرقية اذ يشكل الأكراد المجموعة العرقية الأكبر ثم يأتي الأرمن والشركس والتركمان.[14] ومع ذلك ينبغي تجنب الخلط بين الأقليات الدينية والعرقية حيث اختلفت بشكل كبير تجارب الأكراد السوريين على وجه الخصوص. إذ قام حزب البعث الحاكم بقمع الأكراد السوريين بشكل ممنهج، سواء كان في إنكار حقوقهم الثقافية واللغوية وتقييد وصول الخدمات العامة إليهم أو حتى في حرمانهم من الجنسية.[15] يعد القمع الذي تعرض له المتظاهرون الأكراد عام 2004 مثالًا على كيفية اختلاف علاقة الدولة مع الأكراد عن علاقتها بالأقليات الدينية.[16] وبصفة الأكراد أقلية عرقية، اعتبرت الدولة السورية مطالبهم بحقوقهم تهديدًا للدولة وسارعت إلى ربط أي معارضة كردية سورية بالسياسيين الأكراد الإقليميين مثل عبد الله أوجلان ومسعود بارزاني وجلال طالباني وآخرين. هذا الارتباط السياسي عن طريق الهوية هو ما ناقشه جمال* الذي اعتقلته الدولة السورية عدة مرات في الفصل الثالث من هذا التقرير «الانتهاكات بحق النشطاء».[17]

تعود جذور ارتباط الدولة بالأقلية العلوية إلى صعود حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970 بعد الانقلاب على رفاقه البعثيين. كان أول شيء فعله الأسد هو التخلص من العديد من قادة حزب البعث من الطوائف والأقليات الأخرى[18]، ثم أرسى التجنيد المنهجي للعلويين في الجيش

والأجهزة الأمنية والمخابرات تأسيسا لاستيلاء الهوية العلوية على الدولة[19]، وأصبحت اللهجات الساحلية التي غالبًا ما ترتبط بالمجتمع العلوي تمثل السلطة. في سبع من 14 مقابلة أجريت لهذا التقرير تمت الإشارة إلى أن محققين وضباط أمن الدولة وغيرهم من مسؤولين حكوميين قاموا بتغيير لهجتهم المحلية إلى اللهجة الساحلية.[20] هناك نكتة شائعة تعكس هذا الواقع المعاش تقول:

« يرحب ضابط في الجيش بفوج جديد من المجندين يطمئنهم أنه لا مكان للطائفية في الجيش، وأنه لا يوجد مسلمون أو مسيحيون أو دروز، بل في الجيش كلنا علويون».[21]

أكد عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري السابق والذي ينتمي إلى الطائفة السنية، في مقابلة أنه عندما تولى حافظ الأسد السلطة كانت الأكاديمية العسكرية تستقبل 300 طالب في السنة من جميع أنحاء سوريا، لكن غير الأسد معدل القبول السنوي إلى 3000 وزاد من قبول الطائفة العلوية – «رجاله» – لحمايته وإبقائه في السلطة.[22] في الوقت نفسه، حرص الأسد أيضًا على أن يهيمن السياسيون السنة على الطبقة السياسية كما هو الحال في منصب نائب الرئيس.[23] أدخلت هذه الاستراتيجية النخبة السياسية السنية في الدولة لكبح الاتهامات ضد الدولة بكونها طائفية ولتسترضي الأغلبية السنية بالتمثيل السياسي.

إن استراتيجية الأسد المزدوجة في عسكرة المجتمعات العلوية وتعيين السنة في مناصب سياسية رفيعة ما زالت مستمرة في الديناميكيات السياسية في سوريا اليوم، فهناك فروق دقيقة تحدد شكل السلطة السياسية والولاء وتنطوي على أكثر من مجرد الانتماء إلى أقلية، فتلعب كل من الطبقة الاجتماعية والتمايز الإقليمي والنوع الاجتماعي والآراء السياسية دورًا. يعتبر نشطاء المعارضة من الأقليات الذين تعرضوا للاعتقال من قبل الدولة مثالاً بارزًا على ذلك كما هو مفصل لاحقًا في هذا التقرير.

منذ البداية انخرط حزب البعث الحاكم في قمعٍ منظمٍ للمعارضة السياسية، وكان قمع جماعة الإخوان المسلمين في أواخر السبعينيات، والذي بلغ ذروته في مجزرة حماة عام 1982 حيث قُتل ما يقدر بنحو 20 ألف مدني، أحد الأمثلة المروعة.[24] روج الخطاب الرسمي للدولة لفكرة أن الإسلاميين ارهابيين يهاجمون البلاد ويجب سحقهم. يروي أحد الأشخاص الذين قابلتهم سيسفاير عن ترنيمة مدرسية إلزامية كانت تؤدى في جميع أنحاء سوريا تعكس تلك الفكرة:

«عهدنا أن نتصدى الإمبريالية والصهيونية والرجعية وأن نسحق أداتهم المجرمة عصابة الإخوان المسلمين العميلة».[25]

إن تصوير المعارضة بإسلامية فقط أنكر حقيقة أعضاء المجتمع المدني والاشتراكيين واليساريين والطلاب والنشطاء العلمانيين المعتقلين في السجون والمتهمين بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين.

خطاب الدولة الطائفي

في أول خطاب له بعد انتفاضة مارس 2011 وقف بشار الأسد أمام البرلمان وقال:

«أخذوا [إشارة إلى المتظاهرين] المحور الآخر، وهو المحور الطائفي. المحور الطائفي اعتمد على التحريض، اعتمد على الرسائل ترسل بالهواتف المحمولة، الرسائل القصيرة، يقولون لطائفة انتبهوا للطائفة الأخرى ستهاجم وللطائفة ثانية الطائفة الاولى ستهاجم. ولكي يعززوا مصداقية هذا الشيء، أرسلوا أشخاصًا ملثمين ليطرقوا أبواب حارتين متجاورين من طائفتين –لا أقول مختلفتين، أقول شقيقتين – ليقولوا للطائفة الأولى أن الطائفة الثانية اصبحت على الشارع فانتبه وانزل إلى الشارع، وتمكنوا من إنزال الناس للشارع».[26]

إن الاعتماد على خطاب يزعم وجود نوايا طائفية شريرة من جانب المتظاهرين في وقت مبكر من عمر المظاهرات حدد المسار لنزع الشرعية عن المظاهرات، وذلك بتصويرهم تلقائيا بأنهم أعداء للمجتمعات الدينية المتنوعة في سوريا. أصر الأسد على تشجيع المخاوف الطائفية مرة أخرى عندما أعلن:

«هناك فوضى في البلد لأسباب مختلفة، بشكل أساسي تحت عنوان الإصلاح. هذه الفوضى

وعناوين الإصلاح ستؤدي لطوائف، طوائف قلقة، طوائف تختلف مع بعضها، تتصادم وتتحقق الهزيمة الافتراضية لسوريا بشكل أخر».[27]

ومواكبة مع هذا الخطاب لمحت السياسية والإعلامية السورية والمستشارة السياسية للأسد بثينة شعبان إلى:

«استهدف التعايش الجميل في سوريا. كما رأيتم، فإن هذه المنطقة مستهدفة لكي تصبح عبارة عن مناطق طائفية، إقليمية، عرقية. كل من يأتي إلى سوريا يدرك هذا التعايش الجميل الذي يعيشه ابناء سوريا بكل اطيافهم وانتماءاتهم الدينية والعرقية».[28]

وتابعت شعبان تتمنى للمجتمع الكردي عيد نوروز سعيد – رأس السنة الشمسية الكردية – في خطاب ينكر القمع المنهجي من قبل الدولة السورية للهوية الكردية بما فيها من جوانب كاللغة والاحتفالات الثقافية مثل عيد النوروز.[29]

ومع ذلك، فإن «الاستهداف» كما ذكرت بثينة شعبان ليس بأي حال من الأحوال التهديد الوحيد الملاحظ الذي تندد به الدولة. يلقي الخطاب التالي الذي ألقاه بشار الأسد مخاطبا مجموعة من رجال الدين السنة تلميحات إلى «لتهديدات الداخلية» وتحديداً «الإرهابيين السوريين» في إشارة واضحة إلى المسلمين السنة:

«إذا انطلقنا من حقيقة واحدة باننا أمام عشرات الآلاف من الإرهابيين السوريين – أنا لا أتحدث عن إرهابيين الذين أتوا من الخارج – فعندما نتحدث عن عشرات آلاف الإرهابيين، فهذا يعني أن خلف هؤلاء حاضنة اجتماعية. هناك عائلة، هناك قريب وجار وصديق وأشخاص آخرون. يعني نحن نتحدث عن مئات الآلاف، وربما الملايين من السوريين، ولو كان مليونًا نقول ملايين. قد لا يبدو الرقم كبيرًا، ولكن عندما نتحدث على المستوى الوطني عن مليون أو أكثر أو حتى مئات الآلاف في مجتمع عدد سكانه 23 مليونًا فهذا يعني أننا امام حالة فشل أخلاقي واجتماعي، وبالمحصلة هي فشل على مستوى الوطني».[30]

في الوقت الذي يصور الأسد السوريين المعارضين لحكم عائلته على مدى 50 عامًا كإرهابيين محليين، فإنه يشيطن أيضًا ملايين السوريين والذي معظمهم من المسلمين السنة باعتبارهم «حاضنات اجتماعية» بحكم صلتهم بعضو معارض سوري. كما أن تواجد جمهور من رجال الدين السنة خلال خطاب الأسد جدير بالملاحظة إذ يظهر علاقة الدولة بالمؤسسات الدينية السنية التي تم ترسيخها بعناية، حتى أن الدولة تدخلت في وضع المناهج التعليمية في الماضي.[31]

ومع ذلك، شهدت سوريا بعد عام 2011 تحولًا في العلاقة بين دولة مركزية توجه العقيدة الدينية السنية والمجتمعات المحلية في القرى والبلدات في جميع أنحاء البلاد مع سيطرت جماعات المعارضة.[32] بينما اختلفت أيديولوجيات كل مجموعة معارضة من مدينة إلى أخرى، حدث تحول حتمي نحو الزعماء الدينيين المحليين، الأمر الذي هدد المؤسسة الإسلامية السنية المتوافقة مع أجندة الأسد السياسية.[33]

استخدام الأقليات كسلاح سياسي

أُطرت انتفاضة عام 2011 من منظور «نحن ضدهم» حيث قدمت الحكومة السورية نفسها على أنها «نحن» التي تحمي الأقليات والتعايش من المتشددين الإسلاميين الجهاديين «هم» وروجت الحكومة لرواية التهديد الخارجي. أظهرت دراسات في علم النفس الاجتماعي مرارًا وتكرارًا الدور المؤثر للتهديدات المفترضة لخلق عداء تجاه «الجماعة الخارجية» وحتى على التطرف والراديكالية.[34]

من خلال تكريس الرواية التي تصور المعارضة بأنها ليست سوى مجموعة من إرهابيين إسلاميين لديهم أجندة للقضاء على جميع الأقليات، تمكنت الحكومة من غرس ثقافة «نحن ضدهم» حيث عززت وغذيت الهويات الطائفية والدينة والطبقية والمناطقية والاجتماعية أكثر من الهوية الوطنية. وكلما كانت هذه الهويات الاجتماعية أقوى كلما كان التهديد أكبر، وكلما زاد الخوف والحذر من الآخر كلما بات الاحتياج للحماية أكبر.[35]

حملت عملية نزع الشرعية عن المتظاهرين أوجه متعددة، وحوت في طياتها التوجيه الحكومي للسلوك الطائفي، كما جاء عن بعض النشطاء الذين تمت مقابلتهم في هذا التقرير.

هذا التكتيك الذي اتبعته الحكومة تناقلته وسائل الإعلام الدولية، حيث قال شاهد عيان سوري علوي لمجلة تايم إن العديد من أصدقائه ممن يشغلون وظائف حكومية كان يدفع لهم لترديد شعارات طائفية في مظاهرات المعارضة وكتابة مثل هذه الشعارات في الأماكن العامة.[36] كما ادعى مناف طلاس، العميد السابق في الحرس الجمهوري السوري، في مقابلة متلفزة أن الحكومة السورية قدمت أسلحة لجماعات ومتظاهرين وشجعت على استخدامها تحريضا للعنف من اجل تأكيد رواية عنف المتظاهرين.[37]

إن استغلال قلق ومخاوف الأقليات الدينية لضمان ولائها ليس تكتيكًا جديدًا على الحكومة السورية. ومع ذلك، لم تكن الحكومة السورية العامل الوحيد الذي غذى هذه المخاوف والانقسامات فقد شاركت قوى إقليمية ودولية أخرى في استغلال الأقليات واستخدامها كسلاح سياسي.[38] إذ لعب كل من النفوذ الإيراني والتركي والروسي دوره من خلال دعم وتعبئة وفي بعض الأحيان تسليح الأقليات التي يعتبرونها حليفة لنفوذهم. أنشأت إيران ميليشيات من المقاتلين الشيعة واتخذت إجراءات لتُحدث تغييرات ديموغرافية من خلال إعادة توطين مناطق معينة في سوريا بأعضاء من الطائفة الشيعية الذين أتوا من أجزاء أخرى من سوريا ولبنان والعراق،[40] واستخدمت روسيا الأقليات كمبرر للتدخل حيث قامت باستعراض علني لدعم الكنائس الأرثوذكسية المسيحية في دمشق، في حين قدمت تركيا دعما للمقاتلين التركمان في عفرين في شمال غرب سوريا.[41]

تكتيك آخر اتبعته الحكومة لاستخدام الأقليات كسلاح هو إقامة روابط مع الشخصيات الدينية ومنحهم امتيازات خاصة مقابل تقديم الولاء وتشجيع الدعم الشعبي للحكومة مستغلين سلطتهم وتأثيرهم الديني.[42] وعزز إعلان قادة الكنيسة ورجال الدين الدروز دعمهم للحكومة صورة الحكومة كنصيرة للأقليات،[43] وبنتيجة استطاعت الحكومة خلق حاشية دينية من جميع الطوائف بينما قدمت نفسها كحكومة علمانية. وبتقديم الحكومة نفسها على أنها «حامية الأقليات» ورطت الأقليات بغض النظر عن آرائها السياسية مما أدى إلى اثارة المزيد من الانقسامات بينها وبين الأغلبية السنية، حتى أنه تم الإبلاغ عن أن علويين ومسيحيين يخشون في بعض الأحيان التسجيل لدى هيئات اللاجئين لأنهم يتوقعون أن يتعرضوا للاضطهاد من قبل اللاجئين السنة أو أن يواجهوا انتقامًا من الحكومة إذا عادوا إلى سوريا.[44] هذه البيئة السياسية والاجتماعية المتوترة جعلت الأقليات السورية أقليات مزدوجة، عالقة في مرمى نيران الروايات التي سيست هوياتها وجعلها سلاحًا.

كثيراً ما برر بشار الأسد استخدام الدولة للعنف الواسع النطاق على أنه ضرورة للقضاء على «الإرهابيين» عند سؤاله عن المتظاهرين وجماعات المعارضة المسلحة.[45] ولم يقتصر خطاب الدولة على شيطنة المتظاهرين من الأغلبية السنية فحسب بل خلطت عمدًا بين هويتهم السنية وبين هوية إسلاموية سنية مسيّسة، كما نوقش سابقًا في هذا الفصل. ومن المفارقات أنه في الوقت الذي تحاول فيه الدولة السورية تصوير نفسها كعدو لهذه الجماعات فإنها تنفي العلاقة الخاصة التي كانت تربطها بالجهاديين الإسلاميين في الماضي، فقد شجعت الحكومة السورية الكثيرين على الذهاب إلى العراق لمحاربة الجنود الأمريكيين بعد عام 2003 ثم قُبض على العديد من هؤلاء الجهاديين عند عودتهم إلى سوريا.[46]

وفي الآونة الأخيرة وتحديدًا في 31 مايو 2011 تم الإفراج عن مئات الجهاديين بموجب العفو العام وانضم العديد منهم إلى الجماعات الإسلامية المسلحة أو شكلوها فيما بعد.[47] وبموجب عفو صيدنايا أطلق سراح زهران علوش الذي قاد جيش الإسلام المدعوم من السعودية وحسن عبود الذي قاد ما عرف بجماعة أحرار الشام المدعومة من قطر حتى وفاتهما.[48] وفي غضون كل ذلك تعرض مناصري الديمقراطية من النشطاء العلمانيين والمتظاهرين السلميين للاعتقال والتعذيب في السجون كما هو مبين في الفصل الثالث من هذا التقرير.

كما أُتهمت هذه الجماعات الإسلامية بعدة حوادث اختطاف لناشطين وصحفيين ومواطنين في مناطق سيطرتها في الغوطة الشرقية.[49] في حين يتهم الكثيرون الدولة السورية باستخدام الجماعات الإسلامية المسلحة بهدف تخريب انتفاضة 2011، فقد وجه عضو سابق في شعبة المخابرات العسكرية السورية اتهاما للحكومة ببناء ثورة إسلامية مسلحة عمدًا لينظر المجتمع الدولي إلى الأسد على أنه أهون الشرين، وكذلك ليحظى الأسد بدعم الأقليات الدينية والسواد المعتدل من السكان.[50] يقول مسؤول حكومي سابق آخر إنه شاهد ضباطًا رفيعي المستوى وهم يقولون:

«كان لابد من اراقة الدماء الطائفية، حتى دماء زملائنا الضباط العلوين على يد المترددين السنة من اجل «خدمة الوطن».[51]

في حين أن البعض تبنى رواية الحكومة السورية التي تدعي أنها «حامية الأقليات»، رفضها بعض الأقليات الدينية الأخرى وكذلك بعض المنتمين إلى الأغلبية السنية. وفي سياق العنف الدائر في سوريا ما بعد عام 2011 لاحقت الجماعات المسلحة والجهات الدولية أجنداتها على حساب المدنيين، فاستخدمت الأقليات كسلاح سياسي واستغلت هوياتها وعوملت مجتمعاتها على اختلافها كمجتمع واحد متجانس سياسياً. وفي الفصلين 3 و4 أجرت سيسفاير مقابلات مع مدنيين ونشطاء ينحدرون من أقليات يتحدون هذه الروايات المفروضة على هوياتها.

2 الإطار القانوني

نشأ الإطار القانوني الحديث في سوريا على مدار أكثر من خمسين عامًا من حكم حزب البعث، في أعقاب الانقلاب العسكري لعام 1963 الذي أوصل الحزب إلى السلطة. بينما روّج إيديولوجية علمانية ظاهريًا، سعى حزب البعث إلى ترسيخ الهوية القومية العربية في جميع أنحاء سوريا وقمع المعارضة من خلال القيود الشديدة على الحقوق المدنية والسياسية. وسمحت حالة الطوارئ السارية في البلاد منذ انقلاب عام 1963 باعتقال النشطاء دون مراعاة الأصول القانونية ومحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

بعد بدء الانتفاضة في عام 2011 رفع الرئيس بشار الأسد حالة الطوارئ التي كانت سارية في البلاد. وفي عام 2012 تمت الموافقة على دستور جديد، وُضع فيه حدود للمدة الرئيسية للرؤساء في المستقبل وأزيل منه النص الموجود سابقًا الذي اعتبر حزب البعث الحزب القائد في المجتمع والدولة. ومع ذلك رفضت المعارضة الاستفتاء الدستوري إذ لم يؤد إلى تحسن في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من رفع الحكومة لحالة الطوارئ استمر تبرير الانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والسياسية من خلال أدوات قانونية أخرى.

في حين أن الإطار القانوني – الذي سيشرح في هذا الفصل من التقرير– هو الساري المفعول في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، فقد أدى الصراع الدائر إلى ظهور هياكل حكم موازية في أجزاء أخرى من البلاد. وفي المناطق التي تسيطر عليها المعارضة أو الثوار طبقت الجماعات المسلحة المعارضة للأسد قوانينها الخاصة وتفاوتت تجارب المدنيين من منطقة إلى أخرى. في المناطق التي سيطرت عليها الجماعات المسلحة ذات التوجهات المتطرفة، شهدت الأقليات الدينية تدهورًا حادًا في حقوقها. في شمال شرق سوريا وضعت الإدارة الذاتية الكردية دستورها وقوانينها الخاصة التي تعترف بالأقليات العرقية والدينية، ولكنها غير معترف بها من قبل الحكومة السورية أو المجتمع الدولي.

الحرية الدينية

في خضم الترويج القوي لهوية قومية عربية، يحتوي الدستور السوري لعام 2012 على بعض الضمانات الأساسية للحرية الدينية. إذ تنص المادة 33 (3) منه على أن: «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة او الدين أو

العقيدة.»[52] فلا يوجد دين للدولة ولكن المادة 3 منه تنص على أن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام وأن يكون الفقه الإسلامي مصدرا رئيسيا للتشريع. وتنص ذات المادة على ما يلي: «تحترم الدولة جميع الأديان، وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام.»[53] ولكن على الرغم من وجود هذه المادة في الدستور السوري إلا أنه في الواقع هناك الكثير من القيود على حرية اعتناق أي الدين، فبينما يمكن للأقليات الدينية أن تعتنق الإسلام، فإن ترك الإسلام غير ممكن.

يستوجب الدستور من الدولة حماية واحترام الأحوال الشخصية للطوائف الدينية. قبل عام 2004 كان على جميع الأقليات الدينية اتباع قوانين الأحوال الشخصية التي كانت تستند فقط إلى الإسلام السني،[54] لكن الآن لدى بعض الأقليات الدينية محاكم أحوال شخصية منفصلة تسمح لها بتطبيق قوانينها الدينية الخاصة في أمور مثل الزواج والطلاق. إلا أن وضع الايزيديين مختلف لأنهم غير معترف بهم رسميًا كمجموعة دينية ولذلك لا يمكنهم تسجيل هويتهم أو تطبيق قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم.[55]

بالإضافة إلى استبعاد بعض الجماعات فإن الحرية الدينية التي تمنحها الدولة لا تمتد إلى النشاط ذي التوجه السياسي. تحظر المادة 8 (4) من الدستور النشاط السياسي أو تشكيل أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي،[56] كما أن الانتماء إلى منظمات تعتبرها الحكومة «سلفية» غير شرعي والانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين جريمة يعاقب عليها بالإعدام.[57] وحظرت الحكومة منظمة شهود يهوه التي تعتبرها منظمة صهيونية ذات دوافع سياسية.[58] كما أوجبت على جميع المجموعات الدينية التسجيل لدى الحكومة والحصول على تصاريح لأي اجتماعات باستثناء تجمعات العبادة.[59]

على الرغم من المبادئ العلمانية المنصوص عليها في الدستور إلا أن الحكومة تمارس في الواقع درجة عالية من السيطرة على المجال الديني بشكل عام وعلى المسلمين بوجه خاص، فهي لا يشجع التعبير الديني الذي يختلف عن مفهوم الإسلام الذي ترعاه الدولة، ففي المدارس العامة تدرس المناهج الإسلامية المعتمدة من الحكومة للسنة والشيعة والعلويين والإسماعيليين والايزيديين والدروز مما يساهم في ترسيخ مفهوم متجانس عن الإسلام الذي يقلل من شأن الفروق بين المذاهب. ويسمح فقط للمسيحيين على اتباع منهج ديني منفصل في المدارس العامة. كما تراقب الحكومة عن كثب المساجد ومحتوى الخطب الدينية وتعين الزعامات الاسلامية.[60]

وسّع بشكل كبير قانون جديد صدر في 2018 سيطرة الحكومة على القطاع الديني من خلال منح وزارة الأوقاف دورًا اقتصاديًا أكبر وسلطات أكثر في تحديد الخطاب الديني المناسب والسيطرة على نشاط رجال الدين.[61] فعلى سبيل المثال يُمنع الأئمة الآن من حضور المؤتمرات داخل سوريا أو خارجها دون إذن من وزير الأوقاف.[62]

الاعتقال التعسفي

على الرغم من رفع حالة الطوارئ في عام 2011 إلا أن الحكومة السورية استمرت في قمع النشاط السياسي بوسائل أخرى. في الوقت نفسه أصدرت وزارة الداخلية قانونًا يطالب المواطنين بالحصول على تصريحات للتظاهر وفرضت حظراً كاملاً على التجمعات السياسية.[63] كما تعتمد الحكومة على عدة أحكام صيغت بشكل فضفاض في قانون العقوبات لاعتقال النشطاء وإدانتهم. و من هذه التهم على سبيل المثل: القيام «بدعوة ترمي إلى إضعاف الشعور القومي» او لإيقاظ النعرات العنصرية او المذهبية عوقب بالاعتقال المؤقت « (المادة 285)، أو نقل انباء كاذبة او مبالغ فيها «من شأنها ان توهن نفسية الامة» في أحوال الحرب (المادة 286) ، أو القيام بعمل أو كتابة أو خطاب «يقصد منها او ينتج عنها اثارة النعرات المذهبية او العنصرية او الحض على النزاع بين الطوائف و مختلف عناصر الامة» (المادة 307).[64]

تعد سوريا دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي يحتوي على عدد من الضمانات لمراعاة الأصول القانونية وللحماية من الاعتقال التعسفي. دمجت العديد من هذه الضمانات في الدستور السوري، فعلى سبيل المثال تنص المادة 53 على أنه «لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا بموجب أمر أو قرار صادر عن الجهة القضائية المختصة» وأن: «كل شخص يُقبض عليه يجب أن يُبلغ أسباب توقيفه وحقوقه، ولا يجوز الاستمرار في توقيفه أمام السلطة الإدارية إلا بأمر من السلطة القضائية المختصة».[65]

كما نص قانون الإجراءات الجنائية السوري على أنه يجب استجواب جميع المتهمين من قبل قاضي تحقيق في غضون 24 ساعة من القبض عليهم أو تقديمهم إلى النيابة العامة.[66] وإذا ما تم احتجاز المتهم لأكثر من 24 ساعة دون استجوابه أو عرضه على المدعي العام فإن القضية تعتبر اعتقالا تعسفيا.[67] وبموجب المادة 358 من قانون العقوبات فإن عقوبة احتجاز السجين دون أمر قضائي هي السجن لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات.[68]

إلا أنه في عام 2011 أصدرت سوريا المرسوم التشريعي رقم 55 الذي يسمح باحتجاز المشتبه به لمدة تصل إلى 60 يومًا على ذمة التحقيق والاستجواب.[69] وفي يوليو عام 2012 مُرر أيضًا قانون مكافحة الإرهاب رقم 19 وأنشأت محكمة مكافحة الإرهاب. من الناحية العملية كثيرًا ما تُستخدم التهم الموجهة بموجب قانون مكافحة الإرهاب لاستهداف نشطاء حقوق الإنسان وحرمانهم من ضمانات الإجراءات القانونية المكفولة.[70] غالبًا ما يتم احتجاز النشطاء باسم القانون لمدة تزيد عن 60 يومًا دون مراجعة قضائية وحرمانهم من الحق في تعيين محامي وإدانتهم في محاكمات لا تراعي افتراض براءة المتهم وتعتمد على الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب.[71]

التعذيب

انضمت سوريا في عام 2004 إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلا أنها سجلت تحفظًا على المادة 20 من الاتفاقية ونتيجة لذلك لم تعترف بأهلية لجنة مناهضة التعذيب لإجراء التحقيقات في دعاوى التعذيب المنهجي. ولم تصادق سوريا على البروتوكول الاختياري في اتفاقية مناهضة التعذيب والذي يؤسس نظام زيارات تفتيش دورية لأماكن الاعتقال.

علاوة على ذلك فإن الإطار القانوني المحلي السوري لا يعاقب أو يردع بشكل فعال التعذيب بطريقة تتفق مع التزاماتها الدولية. على الرغم من أن المادة 53 (2) من الدستور تنص على أنه «لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة،»[72] فإن القانون الجنائي السوري لا يعرّف الجريمة بشكل كامل ولا ينص على العقوبة المناسبة. تعاقب المادة 391 من قانون العقوبات على استخدام الضرب الشديد للحصول على اقرار عن جريمة أو على معلومات لكنها لا توضح الأبعاد الأخرى لجريمة التعذيب كما هو محدد في اتفاقية مناهضة التعذيب.[73] كما أن فرض عقوبة بالسجن تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات فقط لا تعكس فداحة جريمة التعذيب. كذلك لا يحظر قانون العقوبات المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة التي لا تبلغ مستوى التعذيب.[74]

بالإضافة إلى ذلك يحتوي الإطار القانوني السوري على عوائق كبيرة عندما يتعلق الأمر بمحاكمة المسؤولين العسكريين والأمنيين حتى عند ارتكابهم جرائم خطيرة مثل التعذيب، فبموجب المرسوم التشريعي رقم 14 لعام 1969 لا يمكن ملاحقة العاملين في إدارة أمن الدولة عن جرائم ارتكبوها أثناء الخدمة ما لم يصدر أمر من المدير.[75] كذلك يمنع المرسوم التشريعي رقم 69 لعام 2008 تحريك اجراءات قانونية ضد عناصر الشرطة والجمارك و الأمن السياسي أمام المحاكم العادية دون قرار من القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة.[76] وأخيراً، لا يوجد في قانون الإجراءات الجنائية السوري ما يمنع مرتكبي التعذيب من أن يشملوا بالعفو.[77]

3 انتهاكات بحق النشطاء

لطالما كان اعتقال النشطاء من ممارسات الدولة السورية وغالبًا ما كان مصحوبًا بأنماط من الإساءة اللفظية والجسدية والنفسية. في سلسلة من المقابلات العميقة التي أجرتها سيسفاير مع نشطاء اعتقلتهم قوات الدولة السورية والجماعة التي كانت تُعرف سابقًا بجبهة النصرة، كانت أهمية الهوية الدينية أو المذهبية كبشير لمستوى الانتهاكات المرتكبة في حق المعتقلين واضحة ومعقدة ومتنوعة.

وكما قالت احدى المعتقلات السابقات عن عدم تعرضها للإيذاء الجسدي من قبل محققي الدولة السورية:

> «حقيقة أنني علوية لعبت دورًا، ولكن في نفس الوقت كانت والدتي أيضًا رهن الاعتقال، وهي ليست علوية، وكانت الاتهامات الموجهة إليها أسوأ بكثير من التي وجهت إلي. كانت تهمتها أكثر خطورة، ولم تتعرض للضرب. هناك أيضًا أشخاص آخرون لم يتعرضوا للضرب. هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تساهم في عدم تعرضك للإيذاء الجسدي. قد تكون أحد العوامل التي ساهمت في عدم تعرضي للضرب هي كوني علوية، ولكن هناك أيضًا علويون تعرضوا للضرب».[78]

يوثق هذا الفصل شهادات 11 ناشطاً ممن ينحدرون من أقليات، 10 منهم اعتقلتهم أجهزة أمن الدولة السورية في فروعها المختلفة وناشط واحد من قبل جبهة النصرة. تتحدي شهادات النشطاء الذين تعرضوا للاعتقال جهود الحكومة السورية المتضافرة لإظهار نفسها كحامية للأقليات كما يظهر في هذا التقرير.

في حين أن معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم يعرّفون أنفسهم بأنهم لا دينيون أو علمانيون وحتى رفضوا تمامًا مصطلح «أقلية»،[79] إلا أنهم جميعًا ينحدرون من أقليات من مختلف أنحاء سوريا ومنهم الدروز والمسيحيون والعلويون والإسماعيليون والأكراد، اعتقلتهم قوات الدولة السورية بناءً على آرائهم السياسية المعارضة للحكومة وللوضع السياسي الراهن. اقرت شهاداتهم أنه على الرغم بأنهم لم يختاروا تعريف أنفسهم من خلال خلفياتهم الطائفية أو الأقلية إلا أن تلك الخلفيات لعبت بدرجات متفاوتة دورًا في نظرة الدولة السورية و شرائح من دوائر المعارضة لهم.

وبالمثل فإن الجماعات الإرهابية الإسلامية مثل جبهة النصرة السابقة شاركت في استخدام التعذيب الجسدي واللفظي والنفسي.[80] وسواء تم الاعتقال من فروع جهاز أمن الدولة السورية أو جبهة النصرة فإن

«أنا لا أحب مصطلح «الأقليات،» أنا ضده. بالنسبة لنا تكمن المشكلة في أن نرى الناس على أنهم كتل ذات مطالب. لا أريد المساواة بين الأقليات والأغلبية أو الأقليات بين بعضها البعض، ذلك مجرد مضيعة للوقت. بالنسبة لي، نريد مواطنين متساوين. أريد أن أكون مواطنًا. لا أريد نظامًا دينيًا يحميني أو أن أدفع جزية...أريد أن أصبح مواطنًا في بلد يحميني وهذا كل شيء.» – زيد*، صحفي اعتقلته قوات الدولة السورية

التأثير النفسي وفي بعض الحالات الجسدي للاعتقال واضحًا، ولازالت ندوب الاعتقال على من تمت مقابلتهم في هذا التقرير تؤثر في حياتهم حتى اليوم.

لا تقتصر شهادات الاعتقال على حقبة ما بعد 2011 بل تشمل الاعتقالات منذ عام 2004 فصاعدًا. وسواء كان الاعتقال من قبل إدارة المخابرات الجوية السورية أو ادارة الأمن السياسي أو شعبة المخابرات العسكرية أو جبهة النصرة فقد وصف كل معتقل كيف تمت الإشارة إلى طائفته من قبل المحققين أو حراس السجن.

اعتقال النشطاء والمنظمين

«أنا لا أحب مصطلح 'الأقليات،' أنا ضده. بالنسبة لنا تكمن المشكلة في أن نرى الناس على أنهم كتل ذات مطالب. لا أريد المساواة بين الأقليات والأغلبية أو الأقليات بين بعضها البعض، ذلك مجرد مضيعة للوقت. بالنسبة لي، نريد مواطنين متساوين. أريد أن أكون مواطنًا. لا أريد نظامًا دينيًا يحميني أو أن أدفع جزية...أريد أن أصبح مواطنًا في بلد يحميني وهذا كل شيء.» – زيد*، صحفي اعتقلته قوات الدولة السورية.

اعتقل فارس* الذي يصف نفسه بأنه ناشط مدني علماني من قبل إدارة المخابرات الجوية السورية في عام 2012 لمساعدته في تنظيم حملة خارج البرلمان السوري بعنوان «أوقفوا القتل، نريد أن نبني وطنًا لكل السوريين»[81]:

«كانت وظيفتي هي تصوير كل شيء. ولمجرد أنني كنت أصور تبعتني أجهزة الأمن الداخلي، فركبت سيارتي وانطلقت بعيدًا ثم أوقفني حراس المرور، ثم سحبت من سيارتي وتعرضت للضرب من قبل جهاز الأمن الداخلي في منتصف الشارع.

ثم تم اعتقالي معصوب العينين ونقلت إلى إدارة المخابرات الجوية».[82]

بعد تعرضه للجلد بالأسلاك الكهربائية وأشكال التعذيب الأخرى يصف فارس* كيف غير المحققون أسلوبهم عند اكتشافهم أنه ينتمي إلى خلفية درزية:

«خلال هذه الفترة، تعرضت للتعذيب الذي كان من الممكن أن يقتلني. وبعد ذلك مع مرور الوقت أصبحوا أكثر تساهلاً معي لأنهم اكتشفوا أنني درزي، وعلى الرغم من أنني رفضت دائمًا هذا الانتساب القسري إلا أنهم أصروا عليه. في الواقع، سألني أحد الضباط ذات مرة: «كيف تشارك في الاحتجاجات مع هؤلاء السلفيين والإرهابيين؟ يجب أن تكون معنا. الرئيس يحمي الأقليات. نحن أبناء عمومة، العلويون والدروز قريبون من بعضهم البعض لذا يجب أن تكونوا معنا.» هذه اللغة التي كان يستخدمها. في هذه المرحلة لا يمكنك قول أي شيء ولا يمكنك الإجابة لأنك تعلم أن أي شيء تقوله سيؤدي إلى التعنيف».[83]

كان أسلوب الشد والجذب الذي استخدمه المحققون تجاه المعتقلين من الأقليات بمثابة سيف ذي حدين. في حين أن الانتماء إلى أقلية قد يحمي المعتقل الى حد ما من الإساءة، إلا أنه لم يكن ضمانًا لمعاملة تفضيلية ثابتة من قبل المحققين. كما أشار أحد الذين تمت مقابلتهم أن نشطاء ينتمون إلى أقليات قُتلوا بالتعذيب في سجون أمن الدولة.[84] ومع ذلك عندما سُئل فارس* عما إذا كان انتماؤه إلى أقلية لعب دورًا إيجابيًا في اعتقاله، وافق:

«لأكون صادقًا، نعم. حتى لو كان الشخص علمانيًا أو يساريًا أو لا دينيًا أو غير مؤمن ... فبمجرد اكتشافهم أنك من منطقة سنية ستتعرض للتعذيب أسوأ بعشر مرات، أسوأ بعشر مرات، كانت

تلك جريمة حقيقية تجري في السجون. لن يقول الكثير من الناس هذا، لكن يمكنني قول ذلك وإعطاء أمثلة. لقد كانوا خائفين قليلاً منا لأكون صادقًا. لم نكن من منطقة واحدة [من مناطق ذات أغلبية سنية]،[85] كنا معروفين في الأوساط «الفكرية»، إذا أردت.

كانت الطريقة التي عذبنا بها كأقليات أو كناشطين علمانيين مختلفة حقًا. أنت لا تنتمي إلى منطقة «ثائرة،» لست من درعا، لست من دوما، لست من داريا. أعرف أطفالًا، 11 طفلاً، تعرضوا للتعذيب في ادارة المخابرات الجوية، أطفال في الصف العاشر والحادي عشر قاموا برش كلمات مثل «الحرية» و«الثورة» على جدران مدارسهم. أخذوهم من داريا...هؤلاء الأطفال تعرضوا للضرب المبرح، كسرت أيديهم وأنوفهم وظهرت آثار الجلد على ظهورهم...لا يمكن أن يكونوا قد تجاوزوا الـ16 من العمر».[86]

إن استخدام العنف لاستهداف الأطفال في المناطق «الثائرة» يعد تكتيكًا شائعًا لقوات الدولة السورية، وكان حمزة الخطيب البالغ من العمر 13 عامًا من الضحايا الأوائل للأجهزة الأمنية في عام 2011.[87] تعتبر درعا ودوما وداريا مناطق ذات أغلبية مسلمة سنية كما اشار إليه فارس*.[88] تشير تجربة فارس* في سجون الاعتقال إلى أن الأطفال السنّة تعرضوا لعنف أكثر مما تعرض هو له على الرغم من كونه ناشطًا معارضًا وذلك نتيجة انتمائه إلى أقلية دينية.

كان من الواضح أن المحققين الذين أساءوا معاملة المعتقلين عبروا عن غضبهم وشكوكهم تجاه النشطاء الذين ينحدرون من أقليات استنادًا للخطاب الذي تروج له الحكومة عن نفسها كـ«حامية للأقليات»:

«بعد انتهاء التعذيب كان هناك دائمًا خطاب توبيخ، مثل «لماذا تفعل هذا؟ انظر إلى السويداء[89] إنهم جميعًا مع النظام.» ثم يبدأون في إعطاءك أمثلة لأشخاص من طائفتك مقربين من النظام. يقولون أشياء مثل «يجب أن نكون يدًا واحدة معًا ضد التطرف وهؤلاء الإرهابيين».[90]

يعود هذا الخطاب إلى الأيام الأولى من عهد حافظ الأسد وقد تطور وفقًا لمصلحة الحكومة في الحفاظ على ذاتها بعد عام 2011 (انظر إلى الفصل الأول). وأكد جاد*، و هو محامٍ وكاتب مسيحي وناشط سياسي مخضرم تعرض للاعتقال من قبل الدولة السورية مرتين، على هذه النقطة في شهادته.[91] يتحدي بنشاطه وآرائه السياسية محاولات الحكومة لاستمالة الأقليات. ومن نشاطاته المشاركة مع وفد من المسيحيين في مجالس العزاء للعائلات المسلمة التي فقدت أحباءها، ووصف جاد* الأمر كالآتي:

«المشاركة المكثفة في مجالس العزاء في بعض مناطق الغوطة ضمن وفد مسيحي بغرض التخفيف من الاحتقان الطائفي الذي تسببه حفلات الرقص والدبكة التي كان النظام يحييها[92] في باب توما خصوصًا ومناطق المسيحيين عموما».[93]

أدى نشاط جاد* ومعارضته للحكومة في النهاية إلى احتجازه مرتين، أولا من قبل إدارة المخابرات العسكرية في فبراير عام 2012 ثم مع الوحدة 40 التابعة للفرع الداخلي 251 (فرع الخطيب) في ادارة المخابرات العامة في أغسطس عام 2012. تعرض جاد* للتعذيب الجسدي والنفسي كذلك الحرمان من النوم والضرب المستمر والإساءة اللفظية (بما في ذلك اللغة الطائفية) وشدد جاد* على غياب الظروف الصحية عمدًا في مراكز الاحتجاز وعلى انتشر المرض والعدوى على نطاق واسع. وكان المعتقلون يقعون في كثير من الأحيان ضحية هذه الظروف.[94] على غرار شهادة فارس* شهد جاد* أيضًا اعتقال أطفال من منطقة دوما ذات الأغلبية السنية وتعرضهم للتعذيب لمجرد انتمائهم إلى «منطقة متمردة».[95]

تعكس شهادة سالم* الناشط والمعارض من مصياف سياسة الدولة السورية المتقلبة تجاه النشطاء الذين ينحدرون من أقليات. وصف سالم*، الذي اعتقل في فبراير 2011 لمشاركته في اعتصام تضامني مع متظاهرين ليبيين أمام السفارة الليبية بدمشق، الواقعة على النحو التالي:

«كنا نهتف من أجل ليبيا، لكن كان هناك شيء فينا يهتف ضد النظام. تم اعتقالي. لقد تعرضت للضرب كثيرًا. في ذلك الوقت كان لدي شعر طويل وجررت من شعري وحزامي. جروني بهذه الطريقة

لمسافة 200 متر. أولا، وضعونا في سيارة صغيرة ووضعوني في صندوق السيارة. كان هناك شخص تحتي في صندوق السيارة لكنني بصراحة لا أعرف من كان. لم أستطع رؤية أي شيء».[96]

عقب إطلاق سراح سالم* وعودته إلى مصياف زاره ضباط من شعبة المخابرات العسكرية وطلبوا منه الالتحاق بالتجنيد الالزامي، وعلى الرغم من استجوابه لمدة تسع ساعات على مدار يومين من قبل محققين مختلفين فإن سالم* يصف استجوابه «بالودي»؛ احتسوا خلاله قدحين من المتة، ثم انزل المحقق الثاني سالم* أمام مخبز والده رغم اعترافه بحضور الاحتجاجات.[97] يعزي سالم* طريقة استجوابه المعتدلة إلى خلفيته الأقلية:

«أعتقد أنه كانت هناك سياسة متبعة في الأيام الأولى لعدم اغضاب «الأقليات». كان هذا شعوري في المرة الثانية التي تم استجوابي فيها في مصياف. شعرت أنهم لا يريدون أن يحدث أي شيء في مناطق الأقليات.[98] كانوا يقولون أشياء مثل «نريد أن نبقى بعيدين عما يحدث، نريد أن نعيش بسلام» وأشياء على غرار ذلك. لذا نعم، لقد لعبت خلفيتي الأقلية دورًا إيجابيًا في حالتي».[99]

سياسات السجن

ينعكس الانقسام الأيديولوجي بين النشطاء الإسلاميين والعلمانيين الذين قاوموا الحكومة السورية بوضوح في اعتقال الناشط المخضرم والمنظم والمخرج السينمائي صالح* عام 2012 في سجن عدرا. ألقي القبض على صالح* لكونه منظمًا رئيسيًا لاحتجاجات الأولى في دمشق، وتجربته من الاعتقال إلى السجن تلقي الضوء على الكيفية التي استهدفت فيها خلفيته الأقلية بغرض التدليس:

«من بين الاتهامات التي وجهت إلي كانت بأنني عميل إسرائيلي. يقوم النظام بإعداد مجموعة من الاتهامات لكل شخص وهذه التهمة تحديدًا كانت جاهزة للدروز دائمًا، انت تعمل مع إسرائيل».[100]

تشير التهمة التي وجهت إلى صالح* إلى اتفاق 1956 بين قادة الطائفة الدرزية في إسرائيل ودولة إسرائيل التي تحتم على الرجال الدروز تأدية الخدمة الإلزامية في جيش الدفاع الإسرائيلي.[101] عسكرة الدروز العرب في المجتمع الإسرائيلي هي قضية خلافية وقد تحدها العديد من المستنكفين ضميريًا.[102] وعليه فالحكومة السورية تستخدم هذه التهمة تحديدًا ضد النشطاء الدروز، فهي تفترض أن ولاء الدروز للطائفة يأتي على حساب الأمة، وتتهمهم بإعطاء الأولوية لهويتهم الدرزية للتنسيق مع الدروز المقيمين في إسرائيل على حساب هويتهم السورية. اتفاق 1956 بمثابة نقطة شائكة حول الدوافع السياسية للناشطين من الخلفيات الدرزية وقد تعززت بشكل سطحي من خلال علاقة الحكومة السورية الحساسة مع إسرائيل لا سيما في مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل.[103]

يشرح صالح* طبيعة الاتهامات الروتينية التي وجهت إليه:

«قيل لي إنه يمكنني مغادرة السجن إذا وافقت على إنشاء حزب معارض للنظام ضمن الحدود المعتمدة من قبل الدولة لـ«شخصية معارضة» وإلا سيتم اتهامي إلى الأبد بالعمل مع إسرائيل وأني سأصبح عدوًا للدولة».[104]

كثيرًا ما تبدو لعبة الحكومة السورية المتذبذبة في سياستها مع الأقليات متناقضة، فكما روى فارس* في شهادته ان المحققين غيروا أساليبهم وخطابهم معه عندما اكتشفوا خلفيته الدرزية، في حين أن تجارب النشطاء الذين ينحدرون من أقليات في المعتقلات اختلفت حتى بين أفراد من الأقلية نفسها، إلا أن استخدام تلك الهويات كسلاح يعمل على خدمة الحكومة نفسها:

«في نهاية المطاف، الدين أداة تستخدمها هذه الأنظمة كسلاح».[105]

رافضاً الانصياع للشروط التي وضعه المحققون للإفراج عنه، يروي صالح* تجربته مع الإساءة في المعتقل:

«في إحدى المرات، تعرضت للضرب بلا توقف لمدة أربع ساعات لدرجة أنني لم أتمكن حتى من ارتداء قميص أو بنطلون لأنني كنت متورمًا ومصاب بالكدمات. ارتديت السروال الداخلي فقط لمدة 15 يومًا بعد تلك الحادثة. نمت 20 يومًا في الممر. لم

أستطع النوم بسبب التورم. بعد تلك الأيام العشرين نقلت إلى زنزانة مساحتها 100 متر وفيها حوالي 150 شخصًا».[106]

وفي المقابل، يصف صالح* الانقسام الأيديولوجي بين النشطاء الثوريين العلمانيين والإسلاميين خلال فترة اعتقاله في سجن عدرا عام 2012 بالمتوتر.[107] يصف صالح* رد فعل بعض الإسلاميين على زميل ناشط من خلفية علوية:

«بدأوا يقولون إنه «كافر» وأنهم سوف يؤذوه. لكننا كنا أقوياء في السجن وأوضحنا لهم أنه إذا قاموا بأذية أي واحد منا فأننا سننتقم».[108]

لا شك أن تجربة السجن زادت من حدة التوترات القائمة، وعلى الرغم من معارضة كل من النشطاء العلمانيين والإسلاميين للحكومة السورية إلا أن اللغة الطائفية بين أعضاء المعارضة كانت معروفة:

«سمعته أكثر من مرة، بل عدة مرات، من نشطاء إسلاميين في مؤتمرات واجتماعات. كانوا يقولون «آه، ماذا كان سيحدث لو كنت سنيًا؟» في إشارة إلى واقع أنهم «خسروني» لأنني درزي. في الحقيق، كان معظم المنظمين في دمشق[109] من الأقليات، إن صح القول».[110]

يواجه النشطاء المعتقلون الذين ينحدرون من أقليات مثل صالح* ورفاقه معركة مزدوجة، أولا في معارضتهم للحكومة السورية وثانيًا مع الإسلاميين الراديكاليين الذين يرفضون وجودهم في مجال المعارضة السياسية. اختبر الصحفي والناشط سامي* هذه التوترات المتصاعدة في ريف دمشق في الغوطة الشرقية عام 2013 مع فريقه من الصحفيين.[111] بدأ حصار قوات الدولة السورية للغوطة الشرقية، التي كانت معقلا مبكرًا للمعارضة، في أبريل 2013 ونتج عنه ما وصفته لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا بأطول حصار استمر في التاريخ الحديث فقد تجاوز الخمس سنوات وانتهى في نهاية المطاف في أبريل 2018.[112] ونتيجة لذلك ظهرت في عام 2013 جماعات مسلحة مثل جيش الإسلام وهي جماعة إسلامية راديكالية اصبحت الجماعة المسلحة الرئيسية في المعارك ضد الحكومة السورية وحلفائها.[113]

تعرض سامي* وزملاؤه للاختطاف والاعتقال في الحبس الانفرادي لمدة ثلاثة أيام على يد من يعتقد سامي* أنهم كانوا جماعة من مرتزقة كلفوا بالمهمة من قبل جيش الإسلام:

«في ابريل 2013 اختطفني فصيل من المعارضة. في تلك الفترة كنت أعمل في الغوطة الشرقية. كنت أنام في المكتب – حولنا شقتنا إلى مكتب. كانت مظلمة. دخل رجل مسلح مقنع الشقة وركلني وجرني من غرفة النوم إلى غرفة المعيشة. وجدت زميلي مكبل اليدين على الأرض ومحاط بخمسة رجال مسلحين ملثمين. صرخت وسألتهم ماذا تفعلون؟ عبء أحدهم مسدسه فأدركت عندها أنهم كانوا جادين، في البداية اعتقدت أنها كانت مزحة. كان سلوكهم غريبًا. كانت هذه منطقة محررة وكانت المنطقة بأكملها تحت سيطرة المعارضة وقد عشت هناك لمدة عام والناس هناك يعرفونني واعرفهم».[114]

وصف سامي* لهذه الحادثة بأنها غريبة أمر مفهوم، لأن سامي* نفسه اعتقل وعذب من قبل قوات الأمن السورية في عام 2011 لتنظيمه الاحتجاجات والمشاركة فيها؛ فقد كان توجهه وولاؤه السياسي واضحًا.[115] وعلى الرغم من أنه لم يتم ذكر انتماء سامي* إلى أقلية على الإطلاق إلا أن التجربة زعزعت إيمانه بوحدة المعارضة، فمع الدولة السورية كان سامي* «يعرف عدوه»، ولكن بعد مروره بهذه التجربة يقول:

«لم أعد أشعر أنني بين الرفاق. لم يعد لدي أي ثقة أو شعور بالأمان، شعرت أن ظهري كان مكشوف».[116]

أدى ظهور الفصائل الإسلامية في المعارضة إلى شرخ الثقة مع نشطاء المعارضة العلمانيين. بالإضافة إلى الاختلافات في الآراء السياسية أصبحت الهويات والخلفيات الدينية مصدرًا لعدم الثقة والخلاف. يوضح سامي*:

«كان عليك دائمًا أن تبرر نفسك وتقول «يا رفاق، السلمية خرجت بواحدة من أكبر الاحتجاجات!» هذا الشعور بأن عليك أن تشرح وتبرر نفسك وتذكر الناس أنك من المعارضة لمجرد أنك إسماعيلي أو

مختلف مؤلم حقًا. في اللحظة التي أقول فيها إنني من السلمية،[117] أنا متهم [بأنني مع النظام]. أنا متهم ويجب أن أثبت براءتي».[118]

وسواء كانوا يصفون أنفسهم بأقليات أم لا، فإن جهود وتجارب النشطاء الذين ينحدرون من أقليات تُستخدم كسلاح ضدهم. استخدمت الحكومة السورية بشكل استراتيجي رواية «حامية الأقليات» التي تصف بها نفسها إلى درجة استغلالها ضد نشطاء الأقليات الذين يكافحون لمقاومة الدولة السورية نفسها.

يوافق فادي*، صاحب مشروع من أصول إسماعيلية اعتقلته الدولة السورية مرتين، على أن الحكومة السورية تلعب على الأقليات.[119] اعتقل في أغسطس 2011 وفبراير 2012 لتنظيمه ومشاركته في الاحتجاجات ضد حكومة الأسد. احتجز فادي* في إدارة الأمن السياسي وسجن عدرا وإدارة المخابرات العامة وكذلك في الفرع الداخلي 251 السيء السمعة (المعروف أيضًا باسم فرع الخطيب) في الوحدة 40.[120] يفيد فادي* أن حافظ مخلوف، العقيد السابق والمدان منذ فترة طويلة لارتكابه انتهاكات متعددة ضد حقوق الإنسان، كان حينها رئيس الفرع الداخلي 251.[121]

على الرغم من تعرضه للتعذيب وأشكال من الإساءة الجسدية واللفظية، يؤكد فادي* من خلال تجربته أن انتمائه الى أقلية كان كفيلا بحمايته من التعرض إلى درجات التعذيب القصوى، حيث كان يتردد المحققون من ترك أي ندوب أو دلائل للتعذيب على جسده،[122] ولقد مددت فترة احتجاز فادي* لمدة 15 يومًا إضافية للتأكد من أن الكدمات التي تعرض لها على وجهه قد شفيت قبل إطلاق سراحه، كما رُش الماء البارد على ساقيه بعد تعرضه للضرب كي لا تظهر الكدمات.[123] في المقابل تعرض في الزنزانة المجاورة بنفس التهم لكنه لا ينتمي إلى أي الأقلية لتعذيب أكثر عنفًا وفقا لم جاء في شهادة فادي*.[124]

تختلف ديناميكيات الاحتجاز من وحدة إلى أخرى. يسرد فادي* الاختلاف في الأساليب التي تبناها المحققون في مقابل حراس السجن وتحديدًا عند الإشارة إلى خلفيته الإسماعيلية في المرات التي اعتقل فيها. كانت اللغة الطائفية أكثر شيوعًا بين حراس السجن من المحققين:

«العلاقة مع المحقق مختلفة. فهي علاقة سياسية. لأنه نظريًا يفترض أن يكون المحقق أكثر تعليمًا من السجان. وبالتالي كانت هناك بروباجاندا تقول أن السجان يؤمن أن دوره في السجن هو الدفاع عن الأقليات ضد السنة.

«المحقق قصة مختلفة. يعمل في الوحدة منذ 20 عامًا ولديه ملفك الكامل، ويعرف من أين كل شخص وما هي قصته، لذلك فهو لا يخاطبني بلغة الأقليات ولكن بلغة السياسة. إسماعيلي أم لا، لا يهم، لأنه يعلم أنني لست متدينًا. إذن قصة النظام الذي يدافع عن الأقليات تنهار ولا طائلة من استخدامها معي. هذا هو الفرق الجذري بين المحقق والسجان. يؤمن السجان بصدق أنه يدافع عن وجوده كأقلية».

انقسمت المعاملة التي تلقاها فادي* بين مواقفه السياسية وحقيقة انتمائه إلى أقلية، فقد فهم المحقق عدم تدينه وأخذ ذلك بعين الاعتبار في التعامل معه لأنه ادرك أن فادي* في الأصل مدفوعًا بمواقفه السياسية لا بخلفيته الإسماعيلية. وفي المقابل هناك السجان الذي لم يستطيع استيعاب موقف فادي* السياسي نظرًا لانتمائه إلى اقلية. ولذلك كانت العلاقة مع المحقق والسجان مختلفة.

انتهاكات الجماعات المسلحة

إن هشاشة الهوية في الصراع السوري لا تكمن فقط في مراكز الاعتقال التابعة للدولة أو اوساط المعارضة ولكن على نطاق أوسع عبر المشهد السوري بعد عام 2011. كان المصور الإسماعيلي مراد* شاهدًا على هذا التقلب. تعرض مراد* للاختطاف والاعتقال والتعذيب الجسدي والنفسي وسوء المعاملة من قبل جبهة النصرة في عام 2015 وذلك لاتهامه بتصوير اشتباكات بين الجماعات المسلحة في إدلب لصالح الحكومة، ثم تعرض للمضايقات من قبل الجماعة الإسلامية المسلحة فيلق الشام.[125]

بعد مصادرة كاميرته وهاتفه وجهاز الكمبيوتر المحمول خاصته، ومن ثم عدم العثور على دليل يثبت التهمة الموجهة إليه، يروي مراد*:

«ثم اتُهمت بكوني علوي. اكتشفوا من هويتي

الشخصية أنني من منطقة توجد بها أقليات [مصياف] واتهموني بأنني علوي وليس إسماعيلي. كان من الممكن أن تكون الكارثة أقل إذا اكتشفوا أنني إسماعيلي ولست علوي».[126]

وقع الارتباط المفترض للطائفة العلوية بالحزب الحاكم على حساب مراد* فلمجرد كونه علوي هي تهمة بحد ذاتها. في حين أن عمليات الخطف والاعتقال على يد جبهة النصرة لا تستهدف بأي حال الأقليات حصرًا، فإن الوقوع بيد جبهة النصرة أمر خطير للأقليات. اعتقل مراد* في سجن العُقاب[127] السيء السمعة وتعرض للجلد وما يعرف بتقنية «الشبح» (وهي احدى وسائل التعذيب المفضلة لدى أمن الدولة السوري حيث يتم تعليق الضحية من السقف من معصميه أو كاحليه ثم يتعرض لتعذيب).[128] كما وضع في احدى الزنازين الصغيرة المكتظة ما أدى إلى حرمانه من الطعام والنوم.[129] في النهاية استطاع مراد* من إيصال رسالة إلى أصدقائه عبر معتقل تم الإفراج عنه والذين تمكنوا من التفاوض مع جبهة النصرة لإطلاق سراحه.[130]

وثقت سيسفاير ومنظمة العفو الدولية وغيرها من الجهات الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة.[131] ويشمل ذلك الجماعات المسلحة المدعومة من دول خارجية مثل فيلق الشام المدعومة الآن من تركيا والتي ضايقت وارهبت مراد* بسبب نشاطه الصريح ضد التدخل التركي في سوريا.[132] كما ارتكبت الميليشيات التابعة للدولة السورية والمعروفة أيضًا باسم «الشبيحة» انتهاكات جسيمة لدفع اجندة الأسد السياسية.[133] بالعامية يُترجم مصطلح «الشبيحة» أيضًا إلى «البلطجية» ويعكس مجموعة السلوكيات التي غالبًا ما تكون متوقعة من مثل هذه الجماعات.[134]

الأقليات العرقية

شهدت الأقليات العرقية مثل المجتمعات الكردية تأثير أربعة تدخلات عسكرية تركية في سوريا أبرزها احتلال عفرين عام 2018 الذي أدى إلى تغييرات ديموغرافية كبيرة في المنطقة.[135] ومع ذلك لم يبدأ قمع الهوية والثقافة الكردية مع التدخلات التركية. يصف جمال*، البالغ من العمر 32 عامًا طالب وناشط كردي سوري ومعتقل سابق لعدة مرات لدى الأجهزة الأمنية السورية، تجربته الأولى مع مواجهته بهويته الكردية في المدرسة:

«اكتشفت أنه لا يحق لي التحدث باللغة الكردية في المدرسة. لم يُسمح لي بالتحدث بالكردية ولم أكن قادرًا على التحدث بالعربية. في السنة الأولى، في الصف، كنت جالسًا أحاول فقط فهم ما يحدث وما تقوله المعلمة. في كل مرة أدخل فيها الفصل كانت المعلمة تسحبني من سوالفي وتجلسني لأنها لم تستطيع التواصل معي. وكنت تصفع إذا ما تحدثت بالكردية».[136]

اعتُبرت التقاليد الثقافية مثل «النوروز،» الاعتدال الربيعي الذي يصادف العام الجديد والذي تحتفل به بعض المجتمعات في أنحاء الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،[137] تهديدًا للدولة. خلال احتفالات النوروز السنوية يذكر جمال* أن إدارة الأمن السياسي السوري الغت الاحتفالات واعتقلت منظمي النشاط وهددتهم حتى لا يشاركوا في أي احتجاج.[138] يروي جمال* نوع اللغة التي يستخدمها مسؤولي إدارة الأمن السياسي مع المعتقلين:

«كانوا يقولون «يا حيوان، من تحب أكثر؟ حافظ وبشار أو أوجلان أو مسعود بارزاني او جلال طالباني؟ وعليك أن تقول «طبعًا حافظ وبشار. أنا لا أحب الآخرين». يتوجب عليك قول ذلك، ويقولون لك «اشتمهم» وهم يضربونك...كنا أطفالًا...بصفعة واحدة ستشتم بارزاني وكل ما يؤمن به».[139]

تبين هذه الحادثة ان استخدام ضباط إدارة الأمن السياسي لهذه اللغة يعني افتراضهم المسبق بأن الهوية الكردية مرتبطة تلقائيًا بقادة الأحزاب السياسية الكردية،[140] بغض النظر عن آراء الفرد الشخصية. وخلال الاعتداء الجسدي يُطلب إظهار الولاء، اذ يتوجب على الضحية إعلان الولاء للحكومة أثناء التعرض للضرب.

اعُتقل جمال* وتعرض للتعذيب أربع مرات بين عامي 2004 و2012، و يقول إن قوات الأمن بعد 2011 لم يكن تركيزها على ما إذا كان المتظاهرون من الأقليات أم لا بل على كونهم يتظاهرون وحسب.[141] وعلى الرغم من ذلك إلا أن نوع اللغة المستخدمة عند الإساءة إلى المعارضة من الأقليات كانت محددة، كما يروى جمال*:

«لقد اعتادوا [رجال النظام] أن يقولوا أشياء مثل

«يا هذا، يا كردي، نحن نسمح لك بالعيش في البلد وتريد أن تبدأ ثورة؟ نحن نستضيفك هن!» مع أن البلد بلدك، أتعرف ما أقصده؟ وهكذا كان هذا النوع من العنف موجود: انت كردي وتنتمي الى أقلية مثل العلوي ومع ذلك تتحداهم، وان السنة يريدون قتلك وهلم جرا. أننا [النظام يتحدث] نحن من يستضيفك ويحميك في البلد. وكان ذلك ما يبنى علية النقاش».[142]

في يوليو 2012 انسحبت قوات الدولة السورية من المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال سوريا لمواجهة الانتفاضة في أجزاء أخرى من البلاد. سمح ذلك في النهاية بتشكيل الإدارة الذاتية في شمال سوريا بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، وهو حزب سياسي كردي، وقواته المسلحة، وحدات حماية الشعب (YPG) ووحدات حماية المرأة (YPJ). ومن الجدير بالذكر أن وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة هي أيضًا جزء من التشكيل العسكري المعروف باسم قوات سوريا الديمقراطية (SDF)، وهي شريك رئيسي للولايات المتحدة وحلفائها في حربهم ضد داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام).

لقد بذلت الإدارة الذاتية جهودًا كبيرة لترسيخ مكانتها كمكان تحُترم فيه الأقليات العرقية والدينية، مخالفةً لسياسات حكومة الأسد وأيديولوجية الجماعات المتطرفة مثل داعش. يعترف العقد الاجتماعي لعام 2016 الذي يعد بمثابة دستور الإدارة الذاتية صراحةً بالجماعات العرقية والدينية التي يتكون منها شمال سوريا وهم «الأكراد والعرب والآشوريين والتركمان والأرمن والشيشان والشركس والمسلمين والمسيحيين والأيزيديين».[143] كما طرحت الإدارة اللغات الكردية والعربية والسريانية كلغات رسمية للحكومة والتعليم.

كثيرًا ما يشد علنًا الحلفاء الأجانب لقوات سوريا الديمقراطية على الطابع متعدد الأعراق والديانات للإدارة، لا سيما في سياق الحرب مع داعش. غالبًا ما تصف التحليلات السياسية الغربية شمال سوريا بواحة للتسامح والتقدم. وقد صرحت مسؤولة أمريكية كبيرة زارت شمال سوريا في أكتوبر 2020 أنها ستمنح المنطقة «درجات مثالية» للحرية الدينية.[144] يوضح هذا كيف استفادت الإدارة الذاتية – كهيكل حكم ناشئ – استراتيجيًا من فكرة حماية الأقليات. ومع ذلك، فإن رواية «الواحة» محل خلاف حاد من قبل بعض الأقليات التي تعيش تحت الإدارة الذاتية وخاصة المسيحيين الآشوريين، الذين ينظر بعضهم إلى المشروع القومي الكردي على أنه استبدادي ورافض للتاريخ والهوية الآشورية. كما أفاد المسيحيون الآشوريون بأنه تم مصادرة ممتلكاتهم الخاصة و بعض القرى بالكامل وبأنه كان هناك حالات عنف ضد أولئك الذين يتحدون سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD).[145] كما هدمت السلطات الكردية قرى عربية وتركمانية وأجبرت سكانها على النزوح.[146]

النوع الاجتماعي والاعتقال

رواية الدولة عن «الحماية» هي موضوع منبثق من الشهادات التي جمعتها سيسفاير لهذا التقرير، ومع ذلك يجب مراعاة الفروق الدقيقة والمتغيرات المتداخلة لتجربة كل ناشط. بالإضافة إلى وضع الأقلية، والهوية الإقليمية، والطبقة، والنوع الاجتماعي، ومستوى القبول، والتصورات، والواسطة (الروابط الاجتماعية أو النفوذ)، تلعب العديد من العوامل الأخرى دورًا في كيفية معاملة الناشط المنتمي إلى الأقلية أثناء الاعتقال.

تعكس شهادة الناشطة ليلى*، المعتقلة مرتين، كيف يمكن للنوع الاجتماعي والوجود الافتراضي للمعارف من أصحاب النفوذ أن يعملا كمتغيرات في المعاملة من قبل مختلف ادارات و فروع اجهزة أمن الدولة السورية.[147] اتُهمت ليلى* بالعمل مع الحزب الشيوعي السوري عام 2008، واعتقلت في الفرع 235 المعروف أيضًا باسم فرع فلسطين التابع لإدارة المخابرات العسكرية في دمشق.[148] وقد اشتهر هذا الفرع تحديدًا لسمعته السيئة في التعذيب.[149] تروي ليلى* التي تعرضت للإساءة اللفظية بلغة متحيزة ضد المرأة تجربتها أثناء استجوابها مع رئيس الفرع:

«كان يصرخ، ويضرب هذا وذاك، وكان على وشك ضربي، ولكن تعرف كيف يكون الوضع، أخبرته أنه لا داعي للصراخ وأنني سأجيب على أسئلته. كنت أحاول تهدئته. مهما سأل، سأقول «نعم، أنت على حق».[150]

ليلى* التي تنحدر من عائلة إسماعيلية عريقة[151] تشرح كيف انعكس ذلك على شعور المحقق بأن مستوى الإساءة التي يمكن أن يلحقها بها محدود وذلك خوفًا من التداعيات:

«قال إنني لو لم أكن من السلمية[152] ولم يكن لدي أقارب من عائلة (س)، من هذه المنطقة، لما سمح لي بالمغادرة وانا في حالة جيدة».[153]

بينما كان رئيس الفرع عدوانيًا في أسلوبه كانت تجربة ليلى* متحضرة مع المحققين الأربعة الذين تبعوه. كما حضرت طريقة الشد والجذب التي يتبعها المحققين ايضا في شهادة بيسان*. اعتقلت الطالبة العلوية من طرطوس عام 2012 لمدة ثلاثة أشهر مع والدتها، كذلك في فرع فلسطين بإدارة المخابرات العسكرية بدمشق بسبب آرائها السياسية.[154] شهادة بيسان* حول ما إذا كانت هويتها العلوية قد لعبت دورًا في كيفية المعاملة التي تلقتها في المعتقل هي مثال على تأثير العوامل الطبقية والظرفية في المعاملة:

«عندما يكتشفون أنني علوية ينهار الاتهام بأنني أتطلع لدعم دولة إسلامية ونحو ذلك ... لمجرد أنني علوية. رآني البعض منهم أنني ما زلت صغيرة و «كلما كبرت، ستفهم». ورأى آخرون أنه «أوه، أنت علوية وضد النظام؟ أنت خائنة لا تصلحين لشيء. لا جذور لك».[155]

سُيست هوية بيسان* العلوية من منظورين الأول انها صغيرة ولا تعي ما تفعله على غرار سذاجة الشباب، والثاني بانها خائنة للطائفة وما ارتكبته يعد غدراً. علاوة على ذلك، كانت علاقة بيسان* مع رجل سني، وهو أيضًا قيد الاعتقال، موضعًا للفضول والتدقيق ولغة تحيز عنيفة:[156]

«يذكرون ذلك كثيرًا. يقولون «كيف لعلوية أن تكون في علاقة مع رجل سني؟» وهكذا، فبالإضافة إلى آرائي السياسية كنت في وضع حرج لأنني كنت أحب رجل سني. في كل استجواب كانوا يطرحون الموضوع. كانوا يسألون عن شعور والدي حيال ذلك، يقولون «لماذا لست مع رجل علوي؟» سمعت هذا الكلام من محققين واثنين من حراس السجن. مع المحققين شعرت أن فضولهم كان حقيقي، كانوا يسألون عن ذلك خلال كل استجواب، كيف، كيف؟ لقد أرادوا فهم الموضوع مني بشكل أفضل بدلاً من الضغط علي لإنهاء العلاقة. لكن بالنسبة لحراس السجن، في مناسبتين منفصلتين، قال أحدهم: «واو، امرأة علوية مع رجل سني؟ لو كنت قريبتي، كنت سأذبحك». وقال آخر، «أقسم بالله أن صديقك لن يغادر هذا المكان حتى يجلس على كرسي متحرك».

على الرغم من ظروف اعتقال بيسان*، إلا أنها تؤكد أن عدم التعرض للإيذاء الجسدي أمر أكثر تعقيدًا من هويتها العلوية.[157] فعلى سبيل المثال، كانت والدة بيسان* امرأة سنية ولم تتعرض للإيذاء الجسدي، بينما تعرضت لتعذيب نساء علويات أخريات كن في المعتقل مع بيسان*. على مر السنين، وثقت في شهادات الناجيات حالات تعذيب وانتهاكات ضد النساء على يد الدولة السورية بما في ذلك الاغتصاب والتهديد بالاغتصاب.[158] في تقرير أصدرته الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نوفمبر 2020 وثقت مقتل

«يذكرون ذلك كثيرًا. يقولون «كيف لعلوية أن تكون في علاقة مع رجل سني؟» وهكذا، فبالإضافة إلى آرائي السياسية كنت في وضع حرج لأنني كنت أحب رجل سني. في كل استجواب كانوا يطرحون الموضوع. كانوا يسألون عن شعور والدي حيال ذلك، يقولون «لماذا لست مع رجل علوي؟» سمعت هذا الكلام من محققين واثنين من حراس السجن. مع المحققين شعرت أن فضولهم كان حقيقي، كانوا يسألون عن ذلك خلال كل استجواب، كيف، كيف؟ لقد أرادوا فهم الموضوع مني بشكل أفضل بدلاً من الضغط علي لإنهاء العلاقة. لكن بالنسبة لحراس السجن، في مناسبتين منفصلتين، قال أحدهم: «واو، امرأة علوية مع رجل سني؟ لو كنت قريبتي، كنت سأذبحك». وقال آخر، «أقسم بالله أن صديقك لن يغادر هذا المكان حتى يجلس على كرسي متحرك.»

28405 امرأة بين مارس 2011 و25 نوفمبر 2020، 91 منهن قُتلن تحت التعذيب.[159] ونُسب العدد الأكبر للقتلى إلى قوات الدولة السورية التي كانت مسؤولةً عن 943,21 حالة وفاة.[160]

الأثر الجسدي والنفسي للانتهاكات

«لا أعرف ماذا يعني أن أكون سعيدًا. لا أعرف ماذا يعني أن أنظر إلى شيء ما وأشعر بالبهجة. لا أرى أي شيء جميل...أثر ذلك كبير علي كإنسان. تمر الكثير من اللحظات التي لا أشعر فيها بأنني إنسان طبيعي». – جمال*، ناشط ومعتقل

غالبًا ما يتم التعامل مع الانتهاكات ضد النشطاء على أنها لحظات آنية من الزمن دون بحث في الآثار طويلة المدى لتلك الانتهاكات على حياة أولئك الذين تعرضوا لها. في المقابلات التي أُجريت لإعداد هذا التقرير أشار جميع النشطاء إلى الأذى الجسدي والنفسي واشكال التعذيب كالحبس الانفرادي والضرب والإساءة الجنسية والطائفية اللفظية واساليب التخويف والإذلال والحرمان من الطعام والنوم.[161] والجدير بالذكر أن جميع النشطاء الذين تمت مقابلتهم لا يعيشون في سوريا حاليا ومع ذلك لا يزال البعض يعاني من تداعيات العنف المرتكب ضدهم بعد سنوات من حدوثه. تشمل الأعراض طويلة المدى التي ذاكرها النشطاء الكوابيس والقلق والاكتئاب والتشكيك بالذات وفقدان الذاكرة وطحن الأسنان والخوف من تكرار الانتهاك والخوف من التواجد في سوريا وخيبة الأمل ومشاكل الكلى وأمراض جسدية أخرى.[162]

في حين لم تظهر على جميع النشطاء ندوب جسدية من الانتهاكات التي تعرضوا لها، إلا أن الأثر النفسي واضحًا كما جاء على لسان بعضهم، وان عدم وجود ندوب جسدية لا يقلل من حقيقة حدوث انتهاك ولا يقلل من حقيقة وصف الأثر النفسي بالتعذيب.[163] يبين القبض على مراد* واعتقاله وتعذيبه على يد جبهة النصرة في عام 2015 الأثر النفسي للانتهاكات:

«تعرضت للتعذيب وأنا هناك، الشبح على يداي وقدامي. لكن ما كان له الأثر الأكبر عليّ هو التعذيب النفسي. في الأسبوع الأول لم أكن أعرف سبب وجودي هناك. لم أفعل شيئًا خاطئًا. وفي مثل هذه الحالة الذهنية تبدأ بالشك في نفسك، بدأت أشك في نفسي لدرجة أنني شككت انني قد فعلت شيئًا ما لكنني لا أعرف ما هو».[164]

يمكن أن يكون لاستخدام أساليب التعذيب النفسي آثار طويلة الأمد على الصحة العقلية، وقد أدانت الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والعديد من المنظمات غير الحكومية والعلماء ومنظمات حقوق الإنسان استخدام هذه الاساليب.[165] كانت الكوابيس واحدة من أكثر الآثار طويلة المدى للانتهاكات عند النشطاء، وكانت هذه كوابيس عن العودة إلى المعتقل أو الحبس الانفرادي او المطاردة من قبل ضباط المخابرات او العودة إلى سوريا.[166] يحدد بروتوكول اسطنبول الكوابيس كواحدة من الآثار المزمنة للتعذيب، وأحيانًا تحت مسمى الاضطراب ما بعد الصدمة (PTSD).[167] وكان الخوف من تكرار الاعتقال وتفضيل الموت على الخضوع للاعتقال مرة أخرى شعورًا عبر عنه أيضًا معتقلون سابقون ونشطاء. عندما سُئلوا عن أكبر تأثير تركه الاعتقال فيهم، أجابت بيسان*:

`الخوف. الخوف من أن يحدث شيء مشابه لذلك مرة أخرى».[168]

ويلخص زيد* الخوف والصدمة المرتبطة بالاعتقال:

«ببساطة، غادرت سوريا لأنني كنت أعرف أنه يمكن أن اعتقل للمرة الثالثة. كنت مستعدًا لأن أموت على أن اتعرض للاعتقال مرة أخرى».[169]

كما توصل سامي* إلى نفس النتيجة:

«اتخذت قرارًا، أفضل الموت على أن أعتقل مرة أخرى».[170]

«لا أعرف ماذا يعني أن أكون سعيدًا. لا أعرف ماذا يعني أن أنظر إلى شيء ما وأشعر بالبهجة. لا أرى أي شيء جميل...أثر ذلك كبير علي كإنسان. تمر الكثير من اللحظات التي لا أشعر فيها بأنني إنسان طبيعي». – جمال*، ناشط ومعتقل سابق

4 انتهاكات بحق المدنيين

«كان النظام يقصفنا من السماء وكانت جبهة النصرة تهاجمنا على الأرض. في ذلك الحين كان الجميع يصلي لإلهه.»
– لونا*، مدنية

المدنيون عالقون في مرمى نيران الصراع في جميع أنحاء العالم وسوريا ليست استثناءً. أدى انتشار الجماعات المسلحة في جميع أنحاء سوريا مع تدخل جهات حكومية مثل تركيا وروسيا إلى زيادة تعقيد الصورة.[171] سلط تقرير سبتمبر 2020 الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية الضوء على المعاناة المنهجية للمدنيين حيث علق رئيس اللجنة باولو بينيرو بأنه «لا توجد أيدي نظيفة في هذا الصراع».[172] كان آخر تقدير للأمم المتحدة لعدد القتلى المدنيين في سوريا في عام 2016 بحوال 400 ألف قتيل،[173] واعتبارًا من عام 2018 قدرت جهات مستقلة معنية بالمراقبة عدد القتلى بأكثر من 560 ألف شخص.[174] تعرض المدنيون في جميع أنحاء البلاد للقصف الجوي والتحرش الجنسي والاختطافات والاعتقالات من قبل مجموعات مسلحة مختلفة والتشريد الداخلي القسري، وسرقة الممتلكات وفقدان سبل العيش والعديد من الانتهاكات الأخرى.[175]

في مواجهة المشهد السياسي المتغير باستمرار يجبر المدنيين إلى التكيف والتعامل مع تأثير الواقع السياسي على الحياة، إذ يواجه المنتمين إلى الأقليات منهم تحدي تسييس هوياتهم على أُسس طائفية وسياسية بغض النظر عن آرائهم السياسية، ولذلك يتعرض المدنيون من الأقليات لخطر الاستهداف بسبب وضعها كأقليات. يوثق هذا الفصل أربع شهادات من مدنيين منحدرين من أقليات، وهي لامرأتين مسيحيتين وأخريين إسماعيليتين. تشير اثنتان من الشهادات الأربع إلى انتهاكات مباشرة بينما تبين الشهادتان الآخرتان احول العيش كأقلية في سوريا قبل وبعد عام 2011.

في حين أن الانتهاكات الواردة في هذا الفصل لا تنطوي على التعذيب والاعتقال إلا أنها تعكس ما يعنيه أن تكون أقلية سورية، وهذا يشمل مواجهة أساليب الترهيب والتمييز والتهديدات الغير مباشرة والاعتداءات، وفي حالة شهادة لونا*، الاستهداف المحدد للأقليات على أيدي الجماعات المسلحة مثل جبهة النصرة.

الهجمات على المدنيين

تجسد شهادة لونا* واقع مدني منحدر من أقلية فهي مسيحية من دمشق انتقلت إلى حلب عام 2013 للحصول على فرصة عمل. تدعي لونا*، التي

تعيش في أحد أحياء حلب، أن المبنى الذي كان تقيم فيه استهدفته واقتحمته الجماعة الإسلامية المسلحة المعروفة سابقا بجبهة النصرة:

«كان جيراني زوجان عجوزان لديهما ثلاث بنات. خبأوا بناتهم في الخزانات العلوية بالقرب من السقف خشية من أنهم (رجال جبة النصرة) قد يضرونهن ويغتصبوهن. أحرقوا منزلهم. لن أنسى صراخهم أبدًا، ما زلت أتذكر صراخهم حتى هذا اليوم».[176]

أثناء اقتحام المبنى سمعت لونا* مسلحي النصرة وهم يصرخون بحثًا عن المسيحيين في المبنى، إذ كانوا يستهدفون الأقليات بالقتل في المبنى.[177] لجأت لونا* إلى منزل جيرانها المسلمين في الطابق العلوي، وتصف ترددها وخوفها من ذهابها إلى جيرانها قائلة:

«لأكون صادقة، في البداية كنت خائفة، فكرت ماذا لو سلمني؟ لأنهم كانوا يخيفونك هكذا. بعد الثورة كان الناس يقولون إذا حدث أي شيء فإن جارك المسلم سيسلمك. فاحذر منه».[178]

ولكن دحض جار لونا* خوفها فقد قام بحمايتها من جبهة النصرة وساعدها على الخروج من المبنى مع عائلته، مدعيًا أنها من أفراد عائلته عندما استجوبتها الجماعة المسلحة. وهكذا بمساعدة جارها وعائلته تمكنت لونا* من الهروب من المنطقة ثم عبور طرق القناصة والسير إلى منزل صديقتها على الجانب الآخر من حلب. بعد مغادرة حلب والتجربة والمصاعب التي واجهتها لاحقًا أصبحت لونا* ترفض فكرة أن الحكومة هي «حامية للأقليات»:

«عندما مات الناس بالصواريخ، كانوا مسلمين ومسيحيين، لم يكن الأمر كما لو أن المسلمين كانوا يفرون ولم يقتل سوى المسيحيين. عندما يحدث انفجار وتنظر للقتلى فهم من المسلمين والمسيحيين على حد سواء. لكنهم [الحكومة] زرعوا أفكارًا في راسك تقول: أنا (الحكومة) أحميك، وإذا سقطتُ فإن هؤلاء [الإسلاميين] يريدون قتلك وذبحك على الفور».[179]

في غياب حماية الدولة ومع استهداف الجماعات المسلحة للمسيحيين، سلطت شهادة لونا* الضوء على تعدد مستويات التهديدات التي يواجهها السوريون، والأقليات كما هو الحال في حالة لونا*. أدى ظهور الجماعات المسلحة – المدعومة في بعض الحالات من قبل دول خارجية[180] – إلى زيادة تعقيد المشهد السياسي المتقلب وبالتالي سلامة المدنيين.

إن تجربة الحياة كامرأة في خضم صراع تحمل في طياته ديناميكية غير عادية لها آثار استثنائية. تركت تجربة ليلى* مع سائق الحافلة «الشبيحة»[181] (كما وصفته) في طريقها إلى السلمية في عام 2014 تأثيرًا قويًا بصورة خاصة. ففي أثناء سفرها مع ابنها طُردت ليلى* من الحافلة لاعتراضها على أن المقعد الذي دفعت قيمة حجزه لابنها البالغ من العمر 8 سنوات كان مشغولاً.[182] تصف ليلى* الحادثة:

«توقف السائق في منتصف الطريق إلى حمص وقال إن علي النزول وبدأ في الإساءة إليّ لفظيًا أمام ابني، بلغة ايحاءات جنسية يقول لي إنه سيفعل هذا وذاك بي. وإنني عاهرة وبغي أمام الجميع في الحافلة، وإنه علي النزول من الحافلة فورًا. ثم قال: «دعيهم جميعًا يمارسون الجنس معك»، وإنه سيتركني عند نقطة التفتيش التالية...كان يقود الحافلة بطريقة محمومة لأنه كان خائفًا...لم يترك أي إهانة لم يستخدمها في حقي، حدث كل ذلك، كل ذلك، أمام الجميع».[183]

عندما سئلت عن اعتقادها وراء سبب رد فعل سائق الحافلة المتطرف للغاية قالت:

«لأن الشبيحة كانوا مسيطرين. يملكون السلاح ويستطيعون القول اخرجي أنت وابنك في مكان مجهول وموتا. يلا.. انا امرأة ولدي طفل، وغير محجبة، كان يعرف أنني من السلمية».[184]

يمكن أن يؤدي الافتقار إلى المساءلة أو الخوف من العواقب إلى زيادة التحيز الجنسي والتمييز. وجهة ليلى* إلى السلمية، المدينة التي تكثر فيها الأقلية الإسماعيلية،[185] إلى جانب كونها غير محجبة، سمحت بميز هويتها. وفي هذه الحالات تصبح أجساد النساء مواقع تحدد من خلالها الهوية. عندما تم تهريب لونا* من جبهة النصرة خارج المبنى مع جارها

المسلم، ارتدت الحجاب لتبعد الشكوك حول خلفيتها الدينية. في كلتا الحالتين، أدركت لونا* وليلى* أن الحجاب أو عدمه يخضعهما لتأويل والاستدلال على هويتهما.

بينما لا يقتصر الأمر إطلاقًا على نساء الأقليات، لأن هناك الكثير من النساء المسلمات غير محجبات، إلا أن الظروف التي وجدت فيها لونا* وليلى* نفسيهما سرعت الافتراضات التي كان بإمكانها أن تعرض حياتهما للخطر أو لتحميهما. عندما كانت ناشطة تتذكر ليلى* أن أمن الدولة السوري كان يتبعها ويبحث عنها وعن زميلها. عندما دخلت أحد المطاعم مرتدية الحجاب والعباية وجلست مع زميلها لطلب كوكتيلين من الفاكهة، سار رجال أمن الدولة من جانبهما مباشرة دون التعرف عليهما.[186]

انطباعات الأقليات

بالإضافة إلى ان مظهر الفرد محل لنقاش ولتكيف في بعض الأحيان، اشارت سيرين* وهي امرأة إسماعيلية تبلغ من العمر 38 عامًا إلى ان تكييف اللهجات ايضا يلعب دوارا مهما في السلامة من عدمها لأصحاب الهويات الاقلية. أدت وجهات نظر سيرين* المعارضة إلى ابعادها من العمل، وكما كان معروفاً أن الدولة اعتقلت والدها عدة مرات. عندما سُئلت عما إذا كانت الدولة عاملت الأقليات بشكل مختلف، لم توافق سيرين* من الناحية النظرية لكنها تابعت التوضيح قائلة:

> «على الأرض، واجهت بعض المواقف التي كان فيها واقع انتمائي إلى أقلية يحميني. على سبيل المثال، عندما كنت في سيارة أجرة عند نقطة تفتيش ما كان يتم تفتيشي بسبب ملابسي ومظهري. كان واضحًا أنني «بلود» [من الريف] وفي الواقع كانوا يقولون لي ذلك، «أنني واحدة منهم». بالنسبة للهجتي كنت أغيرها، ما كنت لأتحدث بلهجة دمشقية. كنت أتحدث مع «القاف» حتى أشير إليهم بأنني أنتمي الى أقلية. كنت أريد حماية نفسي، كنت حاملاً».[187]

عدم لبس سيرين* للحجاب إلى جانب اللهجة الريفية التي تبنتها حددت بأنها «بلود» وهو مصطلح في العامية سوري يشير إلى شخص من الريف أو المحافظات حيث تتواجد مجتمعات الأقليات. لتحمي حملها تنكرت سيرين* بملابس ولهجة تخفي حقيقتها ولتظهر انتمائها الى أقلية في نقاط التفتيش التابعة للدولة السورية على الرغم من آرائها المعارضة.

تقول ساشا*، طالبة هندسة معمارية ذات خلفية مسيحية، إن زيادة التحرش الجنسي اللفظي في شوارع مسقط رأسها بعد عام 2011 ساعد في تأجيج مخاوف الأقليات من التغيير:

> كان الخوف [من الجماعات الإسلامية المسلحة] متجذرًا في فكرة أنه إذا كان هذا الرجل في الشارع وقحًا لدرجة أنه يعلق على ما أرتديه وكيف سيغطيني، تبدأ في التفكير، من سيأتي بعد [الحكومة]؟[188]

مع مرور الوقت ظهرت الجماعات المسلحة او ما يعرف بالثوار وارتكبت انتهاكات في جميع أنحاء البلاد، تعرض منزل عائلة ساشا* للنهب والاحتلال من قبل الجماعات الإسلامية السنية المسلحة:

> «كان منطقهم هو سواء كنت معنا أو ضدنا، نحن نحمي منطقتنا ومدينتنا وبلادنا...ولذا فمن حقنا استخدام كل ما هو متاح لنا. من حقنا البقاء في هذه المنازل لحماية أنفسنا...هذا النوع من المنطق».[189]

غادرت ساشا* سوريا في النهاية، مشيرة إلى أن انعدام الإحساس بالأمان في سوريا هو العامل الذي دفعها لمغادرة البلاد.[190] كما لعب انتماء ساشا* ألى اقلية مسيحية دورًا في هذا القرار إذ شعرت هي وعائلتها بأنهم كمسيحيين لم يعد لهم مستقبل كسوريين.[191]

كان لتسييس الهوية الدينية أثناء الصراع آثار سلبية على المجتمعات العلوية. فعلى سبيل المثال، كان للتجنيد الإجباري للعلويين في الجيش تأثير مدمر على المجتمعات العلوية حيث تراوحت التقديرات بين الآلاف وعشرات الآلاف من القتلى.[192] علاوة على ذلك، تم الإبلاغ أيضًا عن هجمات على المدن الساحلية ذات الأغلبية العلوية من قبل مجموعات مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة.،[193] ومع تصاعد التوترات الطائفية أصبح المدنيون أكثر عرضة للانتهاكات القائمة على الهوية. في عام 2016

أصدر الزعماء الدينيون العلويون وثيقة تدين الصراع الطائفي في سوريا وتأكيد على هوياتهم كعلويين وليس كشيعة اثني عشرية مع استمرار تسييس هوياتهم من قبل قوى إقليمية مثل إيران. وعلى الصعيد المحلي رسم انتماء الأسد إلى الأقلية العلوية المواقف السياسية للعلويين واعتبر انه موقف واحد مما ضر إلى حد كبير ببعض المجتمعات العلوية.[194]

الأثر الجسدي والنفسي للانتهاكات

تعكس شهادات لونا* وليلى* وسيرين* وساشا* تأثير السنوات العشر الماضية على الحياة المدنية اليومية في سوريا. لا يمكن تجنب التأثير الجنساني للحرب على النساء سواء كان ذلك عن طريق التفاوض على المظهر والهوية أو الخوف المستمر والتهديد بالاعتداء والتحرش الجنسي. بصفتها امرأة مسيحية، تروي لونا* هذا الخوف وهي في الحافلة تعبر نقطة تفتيش لجبهة النصرة:

> «شعرت بالضيق، ألم يستطيعوا (الجنود السوريون في الحافلة) رؤية أنهم (مسلحي النصرة) يريدون اصطحابي؟ وجعلي من جارياتهم ثم قتلي؟ ماذا قد يريدون مني، من امرأة مسيحية؟ حتى يستطيعوا «قضاء وقت ممتع» ... لكنني لم أستطع قول كلمة واحدة».[195]

إن التهديد والخوف من الاغتصاب والاعتداء الجنسي قائمان على أسس متينة. ففي عام 2018 أصدرت لجنة التحقيق بشأن سوريا تقريراً يوثق الاستخدام الممنهج للاغتصاب والاعتداء الجنسي ضد النساء والفتيات من قبل قوات الدولة السورية وداعش وجماعات مسلحة أخرى مثل هيئة تحرير الشام.[196] العيش في الخوف له تأثير لا مفر منه على الصحة النفسية إلى جانب العدد الكبير من الظروف المدمرة المحتملة التي يتعرض لها المدنيون، مثل أن يفقد المرء منزله وممتلكاته ومدخرات حياته لمجموعة مسلحة كما حدث مع لونا*.[197]

تدهور الوصول إلى مرافق الصحة النفسية والطب النفسي في سوريا ازداد سوء بعد عام 2011 مع قلة الموارد الصحة النفسية والأطباء النفسيين الموجودين أصلا في البلاد من قبل، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب ال 100 طبيب نفسي فقط كانوا موجودين في جميع أنحاء البلاد قبل عام 2011.[198]

ان لتأثير الصراع المستمر ضريبة على صحة السوريين النفسية لا سيما أولئك الذين أصبحوا لاجئين أو نازحين داخليًا.[199] وفقًا للبيانات المتكررة حول الصحة النفسية والنزاع، تميل المعدلات الأعلى من مخاوف الصحة النفسية إلى الظهور بين النساء خاصة اللواتي تعرضن للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.[200]

إن نزاعات الخوف والصدمات التي يتكبدها المدنيين لها تكلفة باهظة فإلى جانب قائمة حالات انعدام الأمن الناشئة من الصراعات، فإن التهديد بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي هو مستوى أخرى من الخوف الذي حُتم على النساء التعامل معه، اذ وجب على النساء أن يتعاملن مع الروايات السياسية والمتطرفة المسقطة عليهن سواء كان ذلك في اللباس أو اللهجة أو غير ذلك، في هذا السياق غالبًا ما تجد نساء الأقليات أنفسهن «أقليات مزدوجة» بمعنى انه يتعين عليهن التنقل في جميع الروايات والخطابات والأعراف الموجودة مسبقًا في مجتمعهن في بيئة صراع متغيرة باستمرار. تلخص ساشا* هذا الواقع بدقة:

> «كأقلية، لقد تحولت أكثر إلى أقلية».[201]

الخاتمة

وقعت الأقليات السورية في مرمى نيران الصراع والروايات السياسية. وبعد عقد من الزمن منذ عام 2011 يستمر تسيس هوياتهم وافترض ولاءاتهم السياسية وتجانس تنوعهم. وتستمر سوريا وروسيا وتركيا وإيران وغيرها في الإشارة إلى الأقليات كاستراتيجية سياسية لتبرير دورها في الصراع. وكان لهذه الاستراتيجية السياسية تأثير ملموس على الأرض في الحياة اليومية للمدنيين. كنشطاء، تتحول الأقليات السورية التي تعارض الحكومة إلى أقليات مزدوجة، فتتحدى الحكومة التي تدعي حمايتها. وكمدنيين، أبحروا في مشهد سياسي صاخب يشمل الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل جبهة النصرة السابقة (الآن هيئة تحرير الشام) وغيرها والتي تمثل أساس مخاوف الأقليات وتهديدًا لأسلوب حياتهم.

مع استمرار الحكومة السورية في الترويج لروايتها عن كونها الحامية للأقليات، تواصل اعتقال وتعذيب النشطاء المنحدرين من الأقليات وتعريضهم لدرجات متفاوتة من الانتهاكات. يشعر النشطاء السنة المعتقلون أيضًا بتأثير هذه الرواية اذ يُصنّف السنة بأنهم «إرهابيون» ويرتبطون تلقائيًا بالخطاب الإسلاموي الذي يسعى إلى إسقاط الدولة. وكما هو موثق في هذا التقرير، حتى الأطفال يعتقلون لانتمائهم إلى مناطق ذات أغلبية سنية «ثائرة».

رواية الحكومة السورية عن الحماية واضحة فهي تخدم مصالحها للحفاظ على ذلتها. كما وضحت لونا*، عندما تطلق القوات الحكومية البراميل المتفجرة على أحياء بأكملها فإنها لا تجري مسحًا مسبقًا عن الخلفيات الدينية لسكان تلك الأحياء؛ فيعاني كل المدنيين السوريين من العواقب. فلا ينبغي الاستهانة بقوة الرواية والخطاب الحكومي كما يتجلى في شهادات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذا التقرير، فيشير حراس السجون والمحققون إلى العنف ويبررونه باسم الحماية، كما تواصل الجهات الدولية المنخرطة في الصراع السوري باستخدام الأقليات كسلاح لخدمة مصالحها السياسية، والجماعات المسلحة المدعومة من هذه الجهات تزيد من تعقيد هذا الصراع المتشابك.

التوصيات

التوصيات

- ضمان إجراء جميع العمليات العسكرية وفقًا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- وقف دعم الجماعات المسلحة المسؤولة عن الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- توفير الحماية والضمانات للمعتقلين على النحو المنصوص عليه في الدستور السوري وقانون الإجراءات الجنائية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب.
- إطلاق سراح جميع الأفراد المعتقلين تعسفيًا.
- إلغاء القوانين التي تساهم في الاعتقال التعسفي منها المرسوم التشريعي رقم 55 وقانون مكافحة الإرهاب رقم 19.
- التمسك بالمادة 53 (2) من الدستور السوري التي تنص على أنه «لا يجوز تعذيب أي شخص أو معاملته بطريقة مهينة».
- إلغاء المرسوم التشريعي رقم 14 لسنة 1969 والمرسوم التشريعي رقم 69 لسنة 2008 لتمكين الملاحقة القانونية لمسؤولي أمن الدولة المتهمين بارتكاب التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- تعديل قانون العقوبات السوري بحيث يتضمن تعريفاً للتعذيب يتوافق مع التعريف الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتحديد نطاق العقوبات السارية التي تعكس جسامة الجريمة.
- إلغاء التحفظ على المادة 20 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مما يسمح للجنة مناهضة التعذيب بإجراء تحقيقات في دعوى التعذيب المنهجي.
- تقديم تعويض عادل ومناسب وغير ذلك من أشكال جبر الضرر لضحايا التعذيب أو من يعولون على النحو المنصوص عليه في المادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب.
- السماح للصحفيين المستقلين ومراقبين حقوق الإنسان بالدخول إلى وحدات الاعتقال التابعة للدولة السورية يشمل ذلك جميع فروع إدارة المخابرات العامة وإدارة الأمن السياسي وشعبة المخابرات العسكرية وادارة المخابرات الجوية حيث كان التعذيب وظروف الاعتقال متدنية المستوى كما بُلغ عنها.
- ضمان محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمام محاكم مدنية عادية وفقًا للمعايير الدولية.
- ضمان التمثيل العادل لجميع الأقليات الدينية في المناصب السياسية العليا ومؤسسات الدولة.
- وضع حد لاستخدام اللغة الطائفية لوصف المعارضة السياسية في خطاب الدولة الرسمي ومنع نشر مثل هذا المحتوى في وسائل الإعلام.
- الوفاء بضمانات المساواة الدينية الواردة في الدستور السوري من خلال ضمان استفادة جميع الجماعات الدينية من الاعتراف الرسمي، وقدرتها على تسجيل هوياتها، وحقها في حرية التعبير الديني والعبادة السلمية.

إلى جميع أطراف النزاع في سوريا وإلى المجتمع الدولي:

- وقف تمويل الجماعات المسلحة المسؤولة عن الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- مقاضاة المسؤولين السوريين السابقين الذين ارتكبوا جرائم تعذيب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، إذا تم تحديد تواجدهم تحت الولاية القضائية لدولة أخرى.
- توفير الدعم النفسي وإعادة التأهيل لضحايا التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان الصادمة الذين يطلبون اللجوء في دول أخرى.
- الضغط على الحكومة السورية لسحب تحفظها على المادة 20 من اتفاقية مناهضة التعذيب التي تسمح للجنة مناهضة التعذيب بإجراء تحقيقات في دعوي التعذيب المنهجي.

المراجع

1 انظر إلى الفصل الثالث حول «فيلق الشام» في مركز سيسفاير لحقوق المدنيين و المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية– ياسا، Cultivating Chaos: Afrin after Operation Olive Branch (زرع الفوضى: عفرين بعد عملية غصن الزيتون)، تقرير يوليو 2020 ، ص 11–12. معهد الشرق الأوسط، ايتانا سوريا، «تصنيع الانقسام: نظام الأسدوالأقليات في جنوب غرب سوريا»، ورقة السياسة 2020–6، ص 10–11، https://www.mei.edu/sites/default/files/2020-03/ETANA_Minorities%20in%20South-west%20Syria_0.pdf

2 يوتيوب، 'Trump announces $50M in aid for Christians religious minorities in Syria' (ترامب يعلن عن تخصيص 50 مليون دولار لمساعدة المسحيين، الأقليات الدينية في سوريا)، فوكس نيوز، 13 أكتوبر 2019.

3 مجموعة حقوق الأقليات، «سوريا»، الدليل العالمي للأقليات والشعوب الاصلية، مايو 2018، https://minorityrights.org/country/syria

4 المرجع السابق.

5 يوتيوب، الصراع في سوريا: مقابلة حصرية مع بي بي سي مع الرئيس بشار الأسد (كامل)، بي بي سي نيوز، 10 فبراير 2015؛ يوتيوب، Syrian President Bashar Al-Assad: Exclusive interview ، إن بي سي نيوز، 14 يوليو 2016 ؛ يوتيوب، خطاب الرئيس السوري بشار الأسد الجزيرة ، 6 يناير 2013.

6 ويدين ، ل. ، غموض الهيمنة: السياسة والخطابة والرموز في سوريا المعاصرة ، شيكاغو ، مطبعة جامعة شيكاغو ، 1999.

7 مقابلة سيسفاير مع فارس * ، 28 أغسطس 2020.

8 يوتيوب، بشار الأسد يقر بفشله الاخلاقي ويعترف بفشله على صعيد الوطني ، 28 أغسطس 2020.

9 مقابلة سيسفاير مع جمال* ، 24 سبتمبر 2020.

10 كانت جبهة النصرة جماعة إسلامية مسلحة تأسست في عام 2012 واندمجت في النهاية مع فصائل إسلامية متشددة أخرى لتصبح حاليًا هيئة تحرير الشام، وهي جماعة إسلامية متشددة مرتبطة بالقاعدة.

11 دويتشه فيله، «الأقليات في سوريا ومرحلة ما بعد الأسد: مخاوف مبررة؟ ٨ سياسة واقتصاد ٨ تحليلات معمقة بمنظور أوسع،» 5 يوليو 2011.

12 مجموعة حقوق الأقليات، مرجع تم الإشارة الية سابقا.

13 بي بي سي نيوز، «الدليل: الأقليات المتنوعة في سوريا» 9 ديسمبر 2011.

14 مجموعة حقوق الأقليات، مرجع تم الإشارة اليه سابقا.

15 مقابلة سيسفاير مع جمال*، 24 سبتمبر 2020 ؛ هيومان رايتس ووتش، «سوريا: اسكات الاكراد»، هيومان رايتس ووتش ، المجلد. 8، رقم 4، تشرين الأول 1996، Syria (hrw.org).

16 الحاج علي، م، ونيلسون، م، « الأكراد القامشلية يحيون ذكرى انتفاضة عام 2004»، SYRIA direct ، 14 مارس 2016.

17 مقابلة سيسفاير مع جمال*، 24 سبتمبر 2020.

18 المرصد السوري لحقوق الإنسان، History. November 13, 1970: Hafez Al Assad seizes power in Syria' (التاريخ. 13 نوفمبر 1970: حافظ الأسد يستولي على السلطة في سوريا)، 18 نوفمبر 2020 ، https://www.syriahr.com/en/192584

19 رويتر، 'Syria's Alawites, a secretive and persecuted sect (العلويون في سوريا ، الطائفة السرية المضطهدة)، 2 فبراير 2012.

20 مقابلات سيسفاير مع: جمال*، 24 سبتمبر 2020، فادي*، 28 أكتوبر 2020 ، سامي* ، 28 أكتوبر 2020 ، سيرين * ، 17 نوفمبر 2020، ليلى*، 28 أكتوبر 2020، صالح*، 6 سبتمبر 2020، فارس*، 28 أغسطس 2020.

21 مقابلة سيسفاير مع عمار*، 1 سبتمبر 2020.

22 يوتيوب، «مقابلة مع عبد الحليم خدام»، الجزيرة، 26 فبراير 2017، www.youtube.com/watch?v=9EYVe_YG96o.

23 المرجع نفسه.

24 ردوريجز. جي. 1982: Syria's President Hafez al-Assad crushes rebellion in Hama, Syria), (الأسد يسحق المتمردين في حماة ، سوريا) الجاردين، 1 أغسطس 2011.

25 مقابلة سيسفاير مع عمار*، 1 سبتمبر 2020.

26 يوتيوب، الأسد: مؤامرة كبيرة تستهدف سوريا ، ار تي العربية ، 20 مارس 2011.

27 المرجع نفسه.

28 يوتيوب، قرارات حزب البعث السوري بعد احداث درعا ، 24 مارس 2011.

29 المرجع نفسه. مقابلة سيسفاير مع جمال* ، 24 سبتمبر 2020.

30 يوتيوب، بشار الأسد يقر بفشله الاخلاقي ويعترف بفشله على صعيد الوطني ، 28 أغسطس 2014.

31 خضور. ك، «المحلية ،الحرب، وتفتت الإسلام السني في سوريا» ،بيروت ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، مارس 2019، https://carnegieendowment.org/files/03_19_Khaddour_Syria_Islam_final.pdf

32 المرجع نفسه.

33 المرجع نفسه، ريفاعي، 6.ال. المؤسسة الدينية السنية الدمشقية: عندما يخلق التوحد انقسام، بيروت، مركز كارنجي لشرق الأوسط، يونيو 2020، https://carnegieendowment.org/files/Rifai-Syrian_Religious_Reorganization.pdf

34 كومن، دبليو وفان دير بليجت، جيه ، علم نفس التطرف والإرهاب ، أبينجدون ، روتليدج / تايلور وفرانسيس جروب ، 2016.

35 ستيفان. دبليو ، يبارا. او و مورس كي.ار.، «نظرية التهديد داخل الجماعات»، نيلسون، تي.دي. (محرر) كتيب «التحيز والقوالب النمطية والتمييز» ، أبينجدون ، روتليدج ، 2009 ، ص 43–59.

36 بيكر، أ. Eyewitness from Homs: An Alawite refugee warns of sectarian war in Syria (شاهد عيان من حمص: لاجئ علوي يحذر من حرب طائفية في سوريا)، مجلة تايم، 1 مارس 2012.

37 يوتيوب، مناف طلاس ، ضيف الشارع العرب ، كامل 4/2 ، زينة يازجي ، 10 ديسمبر 2012 ، https://www.youtube.com/watch?v=HXkwtiaCntw

38 علي، اتش. ام.، «استخدام الأقليات كسلاح سياسي في سوريا و ما ورائها» ، مجلة جورجتاون للشؤون الدولية ، 9 يناير 2019.

39 المرجع نفسه.

40 تشولوف، ام «إيران تعيد إسكان سوريا بالمسلمين الشيعة لمساعدة النظام في إحكام سيطرة»، الجارديان، 14 يناير 2017.

41 علي، مرجع تم الإشارة الية سابقا؛ سيسفاير والمركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية–ياسا، مرجع تم الإشارة الية سابقا، الفصل 3.

42 كواكبي، اس.، 'National reconciliation and protection of minorities' (المصالحة الوطنية وحماية الأقليات) ، ورقة بحثية لمبادرة الإصلاح العربي ، 20 أبريل 2017 ؛ يوتيوب،

43 عاجل! مفتي سوريا يوجه رسالة الى الشعب السوري، 22–03–2011 ، تلفزيون سوريا ، 22 مارس 2011.

44 معهد الشرق الأوسط، ايتانا سوريا ، مرجع تم الإشارة الية سابقا.

45 شودري، اس. ، «تذكر الأقليات الدينية في سوريا» ، مجلة جورجتاون للشؤون الدولية ، 7 أكتوبر 2013.

46 يوتيوب، Syria conflict: BBC exclusive interview with President Bashar al-Assad (FULL) (الصراع في سوريا: مقابلة حصرية لبي بي سي مع الرئيس بشار الأسد (كامل))، مرجع تم الإشارة الية سابقا؛ يوتيوب، Syrian President Bashar Al-Assad: Exclusive interview (الرئيس السوري بشار الأسد: مقابلة خاصة)، مرجع تم الإشارة الية سابقا؛ يوتيوب، خطاب الرئيس السوري بشار الأسد ، مرجع تم الإشارة الية سابقا .

47 سبنس، ار.، «أربعة جهاديين، سجن واحد: أطلق الأسد سراحهم جميعًا وجميعهم في عداد الموتى الآن»، التلغراف، 11 مايو 2016 .

48 موقع الحكومة السورية. تم سحب عنوان URL بسبب مخاوف حدوث احتيال في مكافحة الفيروسات.

49 سبنس، مرجع تم الإشارة الية سابقا.

وكالة فرانس برس، Syria activists accuse rebel group of "kidnapping" colleagues نشطاء سوريون يتهمون جماعة متمردة بـ« اختطاف» زملائهم) ، ميدل إيست آي ، 13 فبراير 2015 ؛ مقابلة سيسفاير مع سامي*، 28 أكتوبر 2020.

50 ساندز بي.، فيلا،جي. و مايا،اس. 'Assad regime abetted extremists to subvert peaceful uprising, says former intelligence official. (مسؤول في الاستخبارات سابق يقول ان نظام الأسد حرض متطرفين لتخريب الانتفاضة السلمية)، اناشونال، 21 يناير 2014.

51 المرجع نفسه.

52 الدستور السوري، 2012، المادة 33 (3).

53 المرجع نفسه. المادة 3.

54 انظر إلى موسى، دي.، «قوانين الأحوال الشخصية السورية»، بيروت ، فريدريش إيبرت ستيفتونغ ، http://library.fes.de/pdf- files/bueros/beirut/14969.pdf

55 أوستن هولمز أي.، « الإيزيديون السوريون تحت أربعة أنظمة: الأسد وأردوغان وداعش ووحدات حماية الشعب»، ورقة عرضية، واشنطن العاصمة ، مركز ويلسون ، يوليو 2020.

56 الدستور السوري، 2012، المادة 8 (4).

57 قانون 49 لسنة 1980، مادة 1.

58 المجلس الكندي للهجرة واللاجئين، «الجمهورية العربية السورية: معاملة شهود يهوه وحقهم في ممارسة شعائرهم الدينية» ، 21 أكتوبر 2003.

59 معهد الدين والسياسة العامة، «الحرية الدينية في سوريا»، العاصمة واشنطن، 2014.

60 المرجع نفسه.

61 قانون رقم 31 لسنة 2018. https://www.sana.sy/?p=827604 (باللغة العربية).

62 العربي الجديد، `سوريا تمرر قانون جديد متشدد يحكم الحياة الدينية`، 14 أكتوبر / تشرين الأول 2018، https://english.alaraby.co.uk/english/news/2018/10/13/syria-passes-draconian-new-law-governing-religious-life

63 الجزيرة، «سوريا ترفع قانون الطوارئ الساري منذ عقود» ، 19 أبريل 2011 ، https://www.aljazeera.com/news/2011/4/19/syria-to-lift-decades-old-emergency-law/

64 قانون العقوبات السوري لعام 1949 ، المواد 285 و 286 و 307.

65 الدستور السوري، 2012، المادة 53 (1) و (3).

66 قانون الإجراءات الجنائية رقم 112 لسنة 1950 (معدل) المادة 104.

67 المرجع نفسه، المادة 117

68 قانون العقوبات السوري لعام 1949 ، المادة 358.

69 تقرير من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، التقرير التجميعي ، الاستعراض الدوري العالمي: الدورة الثانية، الدورة26 ، الجمهورية العربية السورية، 2016، https://www.refworld.org/pdfid/57f504b24.pdf

70 هيومان رايتس ووتش، «سوريا: استخدام محكمة مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة»، بيان صحفي، 25 يونيو 2013 https://www.hrw.org/news/2013/06/25/syriacounterterrorism-court-used-stifle-dissent

71 الرابطة السورية للمواطنة، «تقرير حول الحقوق المدنية والسياسية في سياق مراجعة دورية شاملة»، 2016.

72 الدستور السوري، 2012، المادة 53 (2).

73 قانون العقوبات السوري لعام 1949، المادة 391.

74 لجنة الحقوقيين الدولية، تقرير بديل للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ، أبريل 2012.

75 المرسوم التشريعي رقم 14 لسنة 1969، المادة 16.

76 المرسوم التشريعي رقم 69 لسنة 2008.

77 قانون الإجراءات الجنائية رقم 112 لسنة 1950 (معدل).

78 مقابلة سيسفاير مع بيسان*، 21 أغسطس 2020.

79 مقابلة سيسفاير مع سالم*، 31 أغسطس 2020.

80 مقابلة سيسفاير مع مراد*، 23 سبتمبر 2020.

81 صفحة الفيسبوك ، «أوقفوا القتل ، نريد أن نبني وطنًا لكل السوريين (إنجليزي)» 'Stop the killing, we want to build a country for all Syrians' (English)

82 مقابلة سيسفاير مع فارس *، 28 أغسطس 2020.
83 المرجع نفسه.
84 المرجع نفسه.
85 في إشارة إلى انهم لم يكونوا من المسلمين السنة.
86 مقابلة سيسفاير مع فارس*، 28 أغسطس 2020.
87 بي بي سي نيوز، «الاضطرابات السورية: حمزة الخطيب رمز الانتفاضة»، 1 يونيو 2011، https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-13621449
88 مقابلة سيسفاير مع فارس*، 28 أغسطس 2020؛ الغارديان، «أسوأ مجزرة في سوريا: عدد قتلى داريا يصل إلى 400»، 28 أغسطس 2012 www.theguardian.com/world/2012/aug/28/syria-worst-massacre-daraya-death-toll-400
89 السويداء مدينة ذات أغلبية درزية في جنوب غرب سوريا.
90 مقابلة سيسفاير مع فارس*، 28 أغسطس 2020.
91 مقابلة سيسفاير مع جاد*، ١٠ يناير ٢٠٢١.
92 باب توما حي ذو أغلبية مسيحية في دمشق.
93 مقابلة سيسفاير مع جاد*، ١٠ يناير ٢٠٢١.
94 المرجع نفسه.
95 المرجع نفسه. مقابلة سيسفاير مع فارس*، 28 أغسطس 2020.
96 مقابلة سيسفاير مع سالم*، 9 سبتمبر 2020.
97 المرجع نفسه.
98 مجموعة حقوق الأقليات، «الشيعة الإسماعيلية»، في الدليل العالمي للأقليات والشعوب الأصلية، مارس 2018، https://minorityrights.org/minorities/ismaili-shias
99 مقابلة سيسفاير مع سالم*، 9 سبتمبر 2020.
100 مقابلة سيسفاير مع صالح*، 6 سبتمبر 2020.
101 الانتفاضة الإلكترونية، «أعداد متزايدة من الدروز يرفضون الخدمة في الجيش الإسرائيلي» ، 20 مارس 2013 ، https://electronicintifada.net/content/growing-numbers-druze-refuse-serve-israels-army/12285
102 لجنة خدمة أصدقاء امريكا، «لجنة المبادرة الدرزية»، ، https://www.afsc.org/resource/druze-initiative-committee
103 برنس جيبسون، «لطالما كان الدروز في مرتفعات الجولان» على السياج بين سوريا وإسرائيل. « غيرت الحرب الأهلية في سوريا الأمور»، ذا ورلد، 16 نوفمبر 2017، https://www.pri.org/stories/2017-11-16/druze-golan-heights-have-long-been-fence-between-syria-and-israel-syrias-civil- بي بي نيوز « ملف تعريف مرتفعات الجولان « Golan Heights profile 25 مارس 2019.
104 مقابلة سيسفاير مع صالح*، 6 سبتمبر 2020.
105 المرجع نفسه.
106 المرجع نفسه.
107 المرجع نفسه.
108 المرجع نفسه.
109 منظمو الاحتجاجات ضد الحكومة السورية.
110 مقابلة سيسفاير مع صالح*، 6 سبتمبر 2020.
111 مقابلة سيسفاير مع سامي*، 28 أكتوبر 2020.
112 لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا، `لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا: يعد حصار الغوطة الشرقية واستعادتها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية`، مادة إخبارية، https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=23226&LangID=E 20 يونيو 2018، Andriukaitis, L. et. al. كسر الغوطة، العاصمة واشنطن، المجلس الأطلسي، مختبر البحث القضائي الرقمي، سبتمبر 2018، صفحة 15.
113 مقابلة سيسفاير مع سامي*، 28 أكتوبر 2020؛ آرون لوند، «الجدول الزمني لتشديد الحصار في الغوطة الشرقية»، الإنسانية الجديدة، 27 ديسمبر 2017؛ Andriukaitis, L. et. al. ، مرجع تم الإشارة الية سابقا ، ص. 15.
114 مقابلة سيسفاير مع سامي*, 28 أكتوبر 2020.
115 المرجع نفسه.
116 المرجع نفسه.
117 السالمية مدينة فيها مجتمع إسماعيلي كبير.
118 المرجع نفسه.
119 مقابلة سيسفاير مع فادي*، 28 أكتوبر 2020.
120 المرجع نفسه.
121 المرجع نفسه؛ هيومان رايتس ووتش، «بكل الوسائل الضرورية: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا» Individual and Command Responsibility for Crimes against Humanity in Syria ، نيويورك ، هيومان رايتس ووتش ، 15 ديسمبر 2011 .
122 مقابلة سيسفاير مع فادي*، 28 أكتوبر2020.
123 المرجع نفسه.
124 المرجع نفسه.
125 فيلق الشام مدعوم من تركيا حاليا. انظر الفصل رقم 3 عن «فيلق الشام» ,مركز سيسفاير للحقوق المدنية و المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية– ياسا. ، مرجع تم الإشارة الية سابقا ، ص. 12 ؛ مقابلة سيسفاير مع مراد *، 23 سبتمبر 2020.
126 المرجع نفسه.
127 سوريا كما لم تحكى من قبل، سجن العقاب.. أخطر سجون جبهة النصرة في إدلب ٨ حكاية ما انحكت 21 ابريل 2020.
128 لشبكة السورية لحقوق الإنسان، «توثيقة 72 طرق التعذيب التي يواصل النظام السوري ممارستها في مراكز الاعتقال والمستشفيات العسكرية»، 21 اكتوبر 2019 Documentation_of_72_Torture_Methods_the_Syrian_Regime_Continues_to_Practice_in_Its_Detention_Centers_and_Military_Hospitals_en.pdf
129 مقابلة سيسفاير مع مراد *، 23 سبتمبر 2020.
130 المرجع نفسه.
131 مركز سيسفير للحقوق المدنية والمركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية– ياسا، مرجع تم الإشارة الية سابقا : منظمة العفو الدولية Syria: Abductions, torture and summary killings at the hands of armed groups', news item (سوريا: عمليات اختطاف وتعذيب وقتل موجز على يد الجماعات المسلحة») 5 يوليو 2016.
132 مقابلة سيسفاير مع مراد *، 23 سبتمبر 2020 .

133 بي بي سي نيوز، 'Syria unrest: Who are the shabiha?' (اضطرابات سوريا: من هم الشبيحة»)، 29 مايو 2012.
134 مقابلة سيسفاير مع ليلى*، 28 أكتوبر 2020.
135 مركز سيسفاير لحقوق المدنيين و المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية–ياسا. مرجع تم الإشارة الية سابقا.
136 مقابلة سيسفاير مع جمال*، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠.
137 ميدل إيست آي ، ما هو نوروز؟ شرح العام الفارسي الجديد ، 18 مارس 2020 ، https://www.middleeasteye.net/discover/what-nowruz-explained-persian-new-year-celebrated
138 مقابلة سيسفاير مع جمال*، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠.
139 المرجع نفسه.
140 عبد الله أوجلان هو أحد الأعضاء المؤسسين لحزب العمال الكردستاني. مسعود بارزاني رئيس سابق لإقليم كردستان العراق. والده مصطفى بارزاني قيادي سابق في الحزب الديمقراطي الكردستاني. جلال الطالباني سياسي كردي ورئيس سابق للعراق.
141 مقابلة سيسفاير مع جمال*، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠.
142 المرجع نفسه.
143 العقد الاجتماعي للاتحاد الديمقراطي لشمال سوريا، 29 ديسمبر 2016.
144 دري، ك. ، «المفوض الأمريكي منبهر بالحرية الدينية في روجافا والمساواة العرقية» ، روداو ، 21 نوفمبر 2020.
145 الاتحاد الآشوري في أوروبا، «الآشوريون تحت الحكم الكردي: الوضع في شمال شرق سوريا» ، بروكسل ، الاتحاد الآشوري في أوروبا ، يناير 2017.
146 منظمة العفو الدولية، «لم يكن لدينا مكان آخر نذهب إليه: التهجير القسري وعمليات الهدم في شمال سوريا» ، لندن ، منظمة العفو الدولية ، أكتوبر 2015.
147 مقابلة سيسفاير ليلى*، 28 أكتوبر 2020.
148 المرجع نفسه.
149 المركز السوري للعدالة والمساءلة ومركز الأبحاث الدولي للتوثيق ومركز محاكمات جرائم الحرب ، «محاكمات أنور رسلان وإياد الغريب»، صفحة 6 ,أبريل 2020 042020-Trial-Report-1-UPDATED-ENG.pdf
150 مقابلة سيسفاير مع ليلى*، 28 أكتوبر 2020.
151 كان أحد أفراد عائلة ليلى* وزيراً.
152 في إشارة إلى الطائفة الإسماعيلية الكبيرة في السلمية.
153 مقابلة سيسفاير مع ليلى*، 28 أكتوبر 2020.
154 مقابلة سيسفاير مع بيسان*، 21 أغسطس 2020.
155 المرجع نفسه.
156 المرجع نفسه.
157 المرجع نفسه.
158 دويتشه فيله، `نساء سوريات يتعرضن للتعذيب والإذلال في سجون نظام الأسد` ، 30 نيسان 2018 ، https://www.dw.com/ar/syrian-women-tortured-and-humiliated-in-assad-regime-prisons/a-43600204
159 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي التاسع للانتهاكات ضد النساء في سوريا ، 25 نوفمبر 2020 ، ص 5 ، 7 On_the_International_Day_for_the_Elimination_of_Violence_against_Women_Ninth_Annual_Report_on_Violations_against_Females_in_Syria_en.pdf
160 المرجع نفسه. الصفحات 5–6.
161 مقابلات النشطاء مع سيسفاير من أغسطس 2020 إلى يناير 2021 .
162 المرجع نفسه.
163 رييس، اتش.، (أسوأ الندوب ما كان في العقل : التعذيب النفسي) :The worst scars are in the mind. 'Psychological torture، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد. 89 ، رقم. 867 ، سبتمبر 2007 ، ص. 600.
164 مقابلة سيسفاير مع مراد*، 23 سبتمبر 2020.
165 مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، 1984 (تم التصديق عليها) ، 1987 (دخولها حيز التنفيذ) ، https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CAT.aspx Physicians for Human Rights «لا تترك علامات: تحسين أساليب الاستجواب وخطر الإجرام» ، أغسطس 2007 ، leave-no-marks-1.pdf (phr.org)؛ عيادة القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية بيركلي للحقوق، جامعة كاليفورنيا ، «آثار التعذيب النفسي» ، يونيو 2011 ،, EffectsofPsychologicalTorturepaper (Final)11June10.pdf (berkeley.edu) ؛ المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب ، التقرير السنوي 2019 التقرير السنوي https://irct.org/publications/annual-reports/148 ; DeVeaux, M «صدمة تجربة السجن»، الحقوق المدنية بجامعة هارفارد – مراجعة قانون الحريات المدنية ،الجزء 48 ، الصفحات من 257 إلى 77 ، ديسمبر 2013 DeVeaux_257-277.pdf ;, منظمة الصحة العالمية، «حقوق الإنسان والصحة»، ديسمبر 2017، https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/human-rights-and-health
166 مقابلات سيسفاير مع نشطاء بين أغسطس 2020 ويناير 2021.
167 مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بروتوكول اسطنبول: دليل فاعلية التحقيق والتوثيق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 9 أغسطس 1999, training8Rev1en.pdf (un.org), pp. 46, 48, 52.
168 مقابلة سيسفاير مع بيسان *، 21 أغسطس 2020 .
169 مقابلة سيسفاير مع زيد *، 31 أغسطس 2020.
170 مقابلة سيسفاير مع سامي*، 28 أكتوبر 2020.
171 انظر الفصل. 3 في مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية– ياسا، مرجع تم الإشارة إليه سابقا؛ منظمة العفو الدولية Syria: Abductions, torture and summary killings ، مرجع تم الإشارة الية سابقا .
172 الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان ، الجلسة 45 ، «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية» ، 14 أغسطس 2020 https://undocs.org/A/HRC/45/31 أخبار الأمم المتحدة ، «سوريا: تقرير القنبلة الذي يكشف عن» عدم نظافة الأيدي «مع استمرار الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان ، 15 سبتمبر 2020 ، https://news.un.org/en/story/2020/09/1072402

173 الجزيرة ، (حصيلة القتلى في سوريا: مبعوث الأمم المتحدة يقدرها ب 400 ألف قتيل)
Syria death toll: UN envoy estimates 400,000 killed ،
23 أبريل 2016.

174 المرصد السوري لحقوق الإنسان،(سوريا: 560 ألف قتيل في سبع سنوات من الحرب) 'Syria: 560,000 killed in seven years of war' ، 12 ديسمبر 2018.

175 مركز سيسفاير لحقوق المدنية و المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية– ياسا. ، مرجع تم الإشارة الية سابقا ،منظمة العفو الدولية ، https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/syria/report-syria/ ,المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, سوريا , https://www.unhcr.org/sy/internally-displaced-people

176 مقابلة سيسفاير مع لونا *، 21 سبتمبر 2020.

177 المرجع نفسه.

178 المرجع نفسه.

179 المرجع نفسه.

180 انظر إلى الفصل. 3 في مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية – ياسا، مرجع تم الإشارة اليه سابقا.

181 مصطلح عامي سوري يشير إلى «البلطجية» وتحديداً يستخدم في الإشارة إلى الميليشيات التابعة للدولة.

182 مقابلة سيسفاير ليلى*، 28 أكتوبر2020.

183 المرجع نفسه.

184 المرجع نفسه.

185 مجموعة حقوق الأقليات، «الإسماعيلية الشيعة»، مرجع تم الإشارة اليه سابقا.

186 مقابلة سيسفاير ليلى*، 28 أكتوبر 2020.

187 مقابلة سيسفاير مع سيرين * ، 17 نوفمبر 2020.

188 مقابلة سيسفاير مع ساشا * ، 1 سبتمبر 2020.

189 المرجع نفسه.

190 المرجع نفسه.

191 المرجع نفسه.

192 ووترز، جي تضحية جبلة: اختبار حدود الولاء السوري، إنترناشونال ريفيو، 20 ديسمبر 2017 ؛ ماشي، ام. جبلة وقراها: خزّان للجيش ينزف آلاف الشهداء، الأخبار ، 20 نوفمبر 2013.

193 ستيل، ج.، فسوريا: تقارير عن مذبحة من معقل الأسد العلوي؟ ، ذي جاردين ، 2 أكتوبر 2013 .

194 تسوركوف، إي.، «بين النظام والمتمردين: مسح للطائفة العلوية في سوريا» ، نيويورك ريفيو أوف بوكس ، 22 يوليو 2019.

195 مقابلة سيسفاير مع لونا *، 21 سبتمبر 2020.

196 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الجلسة 37 ، لجنة التحقيق بشأن سوريا ، «فقدت كرامتي»: العنف الجنسي والقائم على النوع في الجمهورية العربية السورية ، 8 مارس 2018 ، https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-37-CRP-3.pdf

197 مقابلة سيسفاير مع لونا *، 21 سبتمبر 2020.

198 برادفورد ، أ. ، (في الحرب السورية ، الصحة النفسية هي اخر الأولويات)، 'In Syria's war, "mental health is last priority"' Syria Deeply هافينغتون بوست, 9اغسطس 2017.

199 داي ، ل. ، (النوع الاجتماعي والصحة النفسية في الصراع السوري) 'Gender and mental health in the Syrian conflict' ، العمل ضد العنف المسلح ، 16 أكتوبر 2019.

200 فالب، ك، بلاكويل، أ ، ستينيس، ج ، حسين، م ، وعنان، ج. ، (أعراض الاكتئاب بين النساء في محافظة الرقة ، سوريا: ارتباط بعنف الشريك، وانعدام الأمن الغذائي، والاحتياجات الفعلية) 'Depressive symptoms among women in Raqqa Governorate, Syria: Associations with intimate partner violence, food insecurity, and perceived needs' ، الصحة العقلية العالمية، 6، E22، 2 أكتوبر 2019.

201 مقابلة سيسفاير مع ساشا*، 1 سبتمبر 2020.

CEASEFIRE
centre for civilian rights

بإسم الحماية: الأقليات والهوية في النزاع السوري

بإيجاز

لطالما وقعت الأقليات الدينية السورية في صميم حربٍ من السرديات السياسية. فلقد صورت الحكومة التي يقودها الأسد على وجه الخصوص نفسها على أنها «حامية للأقليات» كأحد المبررات لاستمرار قبضتها على السلطة. ومن خلال الترويج لرواية الحماية هذه، قامت الحكومة باستمالة الأقليات الدينية السورية من جهة، بغض النظر عن آرائهم السياسية الخاصة، وشيطنة الملايين من المتظاهرين السنة من جهة أخرى، عبر خطاب اعتبرهم «إرهابيين» بدلاً من مواطنين يسعون إلى العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك، ساهم خطاب الدولة الطائفي هذا في تعميق الانقسامات بين الطوائف الدينية المختلفة.

وعلى هذا الأساس فغالبًا ما يُفترض أن الأقليات الدينية السورية متحالفة سياسيًا مع الحكومة السورية، مما يقضي على المساحة المتاحة للمدنيين والنشطاء للتعبير عن آرائهم وتجاربهم كما يريدون إثناء النزاع الدائر. وعلى أرض الواقع تم توظيف هذه السردية من قبل كل من الحكومة التي يقودها الأسد والجماعات المسلحة لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان ضد النشطاء المعتقلين المنحدرين من أقليات وإلحاق الضرر بالمدنيين بشكل عام.

ولهذا وفي الفترة ما بين أغسطس 2020 ويناير 2021، أجرى مركز سيسفاير 14 مقابلة معمقة مع أفراد ينتمون لأقليات دينية متنوعة في سوريا، وذلك بغرض توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها وتحليل علاقة هذه الانتهاكات بوضعهم كأقليات. اعتقلت قوات الدولة السورية 10 أشخاص منهم بشكل تعسفي على خلفية أنشطتهم ومواقفهم السياسية المعارضة، بينما تم اعتقال أحدهم من قبل الجماعة الإسلامية المسلحة المعروفة سابقًا بجبهة النصرة (والمندمجة الآن في هيئة تحرير الشام). وتكشف الانتهاكات بحق هؤلاء النشطاء عن أنماط متذبذبة في مستوى ونطاق الإساءة المرتكبة، بدءًا من التحذيرات «الودية» ومرورًا بالتعذيب الجسدي والنفسي المستمر، مما يثير التساؤلات حول سردية «الحماية» التي تروج لها الدولة.

ومن ناحية أخرى، فإنه وحتى المدنيين غير المنخرطين في النشاط السياسي قد وجدوا أنفسهم مجبرين على مواجهة عواقب هذا التسيس لهوياتهم على أسس طائفية وسياسية. وبالنسبة للمدنيين من الأقليات الدينية على وجه الخصوص، فقد تضمنت التأثيرات والعواقب على أرض الواقع لهذه الدينامية: التعرض لأساليب التخويف؛ مواجهة التمييز، التهديدات اليومية والاعتداءات؛ وفي أسوأ الحالات، استهدافهم بالعنف من قبل الجهات المسلحة على أساس هويتهم الطائفية. ومن أجل التعامل مع هذا المشهد المتقلب والخطر، حاول المدنيون التكيف والتماهي لتجنب التعرض للمخاطر، وذلك عبر تكييف كل شيء تقريباً من اللهجات إلى المظهر، كما هو موضح في بقية الشهادات الواردة في هذا التقرير.
لقد أصبح تسيس الهوية الدينية سلاحًا خلال الصراع السوري، مما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وإلى انتهاز أصوات الأقليات الدينية.
ومن خلال توثيق مجموعة من التجارب الفردية، يتحدى و هذا التقرير الافتراضات الشائعة حول الأقليات الدينية في سوريا. وفي محاولة لكسر حلقة التحدث باسم الأقليات السورية، تشكل شهادات جميع الأشخاص الـ 14 الذين تمت مقابلتهم محور التقرير.

- إطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفيًا.
- السماح للصحفيين المستقلين ومراقبي حقوق الإنسان بالدخول إلى وحدات الاحتجاز التابعة للدولة السورية، بما في ذلك جميع فروع إدارة المخابرات العامة، وإدارة الأمن السياسي، وشعبة المخابرات العسكرية، وإدارة المخابرات الجوية، حيث تم توثيق ممارسات التعذيب وظروف احتجاز متدنية المستوى.
- استخدام كافة السبل القانونية المتاحة لمحاكمة المسؤولين السوريين الذين ارتكبوا جرائم تعذيب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.
- وضع حد لاستخدام اللغة الطائفية لوصف المعارضة السياسية في خطاب الدولة الرسمي، ومنع نشر مثل هذا المحتوى في وسائل الإعلام.
- توفير الدعم النفسي وإعادة التأهيل لضحايا التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان الصادمة.

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين

3 Whitehall Court, London SW1A 2EL | www.ceasefire.org

Norad

لقد تمّ إعداد هذا التقرير بمساعدة مالية من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. إن محتويات هذا التقرير من مسؤولية الناشرين وحدهم، ولا يمكن اعتبارها تحت أي ظرف من الظروف انعكاسا لموقف الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي.